

SEPTEMBER 2019

FINAL REPORT AND RECOMMENDATIONS

SYRIA STUDY GROUP

مجموعة مؤلفين

التقرير النهائي وتوصيات مجموعة دراسة سوريا

التي تم إنشاؤها لمراجعة وتقييم أهداف الولايات
المتحدة، وتقديم توصيات إلى الكونغرس

أيلول/سبتمبر 2019



UNITED STATES
INSTITUTE OF PEACE
Making Peace Possible

مركز إدراك للدراسات والاستشارات
IDRAK CENTER FOR STUDIES & CONSULTATIONS

إدراك IDRAK

التقرير النهائي وتوصيات مجموعة دراسة سوريا



أيلول / سبتمبر 2019

مركز إدراك للدراسات والاستشارات
IDRAK CENTER FOR STUDIES & CONSULTATIONS

إدراك IDRAK

جميع الحقوق محفوظة

لا يجوز إعادة طبع أي جزء من هذه الترجمة أو إعادة إنتاجها أو استخدامها بأي شكل أو بأي وسيلة دون إذن من مركز "إدراك للدراسات والاستشارات"

[يمكن الاطلاع على التقرير بصيغته الأصلية باللغة الإنكليزية من هنا](#)

في أكتوبر 2018، تم إنشاء "مجموعة دراسة سوريا" لدراسة ومراجعة وتقييم أهداف الولايات المتحدة، وتقديم توصيات إلى الكونغرس الأمريكي حول الاستراتيجية العسكرية والدبلوماسية للولايات المتحدة في سوريا.

عيّن الكونغرس معهد "الولايات المتحدة للسلام" لتسيير عمل المجموعة بناءً على خبرة المعهد الواضحة في عقد مجموعات دراسة موجهة من الكونغرس.

على مدار عدة أشهر، التقت مجموعة دراسة سوريا مع المسؤولين الحاليين والسابقين في الحكومة الأمريكية والحكومات الأجنبية ومكاتب الكونغرس والمنظمات الدولية والإقليمية والمؤسسات الأكاديمية ومراكز الفكر والمنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية السورية والأمريكية السورية.

هذا التقرير هو نتاج الجهد الذي بذلوه.

المؤلفون

- مايكل سينغ، رئيس مشارك
- الفريق تشارلز كليفلاند (الجيش الأمريكي، متقاعد)
- ميليسا دالتون
- السفير فريدريك هوف
- الدكتورة كيمبرلي كاغان
- الدكتورة مارا كارلين
- دانا ستروول، رئيس مشارك
- المُشرفّ مارك كيرك
- السفيرة آن باترسون
- الدكتورة دافنا راند
- فانس سرشوك
- كريستوفر تاتل

بُني هذا التقرير على إجماع مجموعة الدراسات السورية حول الحزبين. ولا يمكن لأي عضو أن يشعر بالرضا إزاء كل صياغة أو حجة بمعزل عن غيرها. تنتمي النتائج التي توصل إليها هذا التقرير إلى مجموعة الدراسات السورية فقط ولا تمثل آراء "معهد السلام الأمريكي" الذي وجهه الكونغرس لتسهيل العملية التي تقوم بها مجموعة الدراسات السورية.

المحتويات

● [رسالة من الرؤساء المشاركين](#)

● [ملخص تنفيذي](#)

○ [الصراع في سوريا والمصالح الأمريكية](#)

○ [تقييم الوضع الحالي في سوريا](#)

○ [التوصيات لسياسة الولايات المتحدة](#)

● [كيف تتجلى أهمية الشأن السوري؟](#)

○ [تنظيم الدولة والقاعدة](#)

○ [إيران](#)

○ [روسيا](#)

○ [اللاجئون](#)

○ [المعايير الدولية](#)

● [تقييم الوضع الراهن في سوريا](#)

○ [تنظيم الدولة والقاعدة](#)

○ [إيران](#)

○ [الحرب الأهلية السورية](#)

■ [غرب سوريا](#)

■ [جنوب غرب سوريا](#)

■ [إدلب](#)

○ [عملية السلام](#)

○ [روسيا](#)

○ [تركيا](#)

○ [أكراد سوريا](#)

○ [حماية المدنيين](#)

○ [التحدي الإنساني](#)

○ [مناطق النفوذ الأمريكي](#)

● [التوصيات](#)

● [ملاحق](#)

رسالة من الرؤساء المشاركين

يوضح أعضاء مجموعة الدراسات السورية أسباب إهتمام الأمن الأمريكي بسوريا والسبب الذي ينبغي أن يدفع الشعب الأمريكي أن يهتم بهذا الشأن. في حين يرى البعض بأن الأوان قد فات لإعادة تنشيط نهج الولايات المتحدة تجاه سوريا، فإننا نستنتج أن الولايات المتحدة لا تزال قادرة على التأثير على نتائج الحرب السورية بطريقة تحمي المصالح الأمريكية.

علاوة على ذلك، نؤكد بأن الولايات المتحدة تمتلك وسائل النفوذ اللازمة لمنع إعادة ظهور تنظيم الدولة، ومحاربة الجماعات الإرهابية الأخرى، ومنع إيران من تحويل سوريا إلى قاعدة عمليات متقدمة، فضلا عن توفير الإغاثة للسوريين النازحين وللدول المجاورة لسوريا التي تعرضت لضغوط شديدة. ويضاف إلى ذلك العمل على إيجاد حل سياسي يمنع لعب الأراضي السورية لدور مصدر الإرهاب وعدم الإستقرار الأساسي.

يتطلب تحقيق هذه النتائج الالتزام بإستراتيجية سليمة على المدى الطويل، وبالتوصل إلى التوازن بين الغايات والوسائل. والأهم من ذلك، الحصول على الدعم السياسي على أقصى المستويات. لن تتمكن الولايات المتحدة من حشد الحلفاء والشركاء أو تحقيق وحدة الهدف داخل الحكومة الأمريكية إذا واصلنا التعبير عن عدم التأكد من التزامنا تجاه سوريا. على الرغم من أن مجموعة الدراسات السورية تعتقد أن مقترحاتنا توفر سبيلا عمليا يؤمن مصالح الولايات المتحدة، إلا أننا لا ننصح بالمشاركة في هذا المسعى إلا في حالة حظيه بدعم الرئيس والكونغرس الأمريكي وفي حالة إستعدادهم لتوضيح القضية للشعب الأمريكي. لا تستحق قواتنا والدبلوماسيون وعمال الإغاثة أقل من ذلك.

بصفتنا رؤساء مشاركين لمجموعة الدراسات السورية، نود أن نشكر جميع الذين جعلوا عملنا ممكناً. لقد أجرينا العديد من الجلسات الإعلامية في واشنطن العاصمة وفي المنطقة رفقة مجموعة واسعة ومتنوعة من المسؤولين الحاليين والسابقين في الولايات المتحدة، وموظفي الحكومة الأجانب، والمنظمات غير الحكومية وممثلي المجتمع المدني، والعلماء والخبراء فضلا عن الأمريكيين المعنيين بالأمر.

تعاونت الإدارة الأمريكية بصورة كاملة مع جهودنا، لذلك نشكر بشكل خاص ممثلي وكالتنا المكلفين: سفير وزارة الخارجية الأمريكية جيمس جيفري ومساعدة وزير الدفاع بالنيابة لشؤون الأمن الدولي كاثرين ويلبارغ، بالإضافة إلى أن ضابط الاستخبارات الوطنية في الشرق الأوسط ألان بينو ومساعد مدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في الشرق الأوسط مايكل هارفي.

نود أيضا أن نُعرب عن امتناننا لأعضاء الكونغرس الذين عيّنا أعضاء المجموعة الاثني عشر خلال المؤتمر 115. بالنسبة لمجلس الشيوخ الأمريكي، نخص بالذكر زعيم الأغلبية ميتش ماكونيل وزعيم الأقلية تشاك شومر، ورئيس لجنة العلاقات الخارجية بوب كوكر، وأحد كبار الأعضاء مينينديز، ورئيس لجنة الخدمات المسلحة بمجلس الشيوخ جيم إنهوف وأحد كبار الأعضاء ريد. أما بالنسبة لمجلس النواب، نخص بالذكر رئيسه بول رايان، وزعيمة الأقلية نانسي بيلوسي، ورئيس لجنة الشؤون الخارجية إد رويس، والعضو البارز إنغل، ورئيس لجنة القوات المسلحة ثورنبري والعضو البارز سميث. نحتفظ بامتنان خاص للنائبة شاهين، التي لم تكن مجموعة الدراسات السورية ستعقد دون جهودها.

أخيراً، نمتن بشكل خاص لزملائنا أعضاء المجموعة وموظفي معهد السلام الأمريكي لما كرسوه من وقت وطاقة ويقظة في هذا العمل.

نحث الكونغرس والإدارة الأمريكية على النظر في هذا التقرير بعناية وتنفيذ توصياتها بالكامل. أُجري هذا العمل بواسطة الحزبين، كما أنه يثبت أن وجود أسباب توحد أكثر مما تفرق عندما يتعلق الأمر بالنهوض بأمن ورفاهية الولايات المتحدة. توافقت الآراء حول هذه الوثيقة ووافق عليها بالإجماع أعضاء المجموعة. على الرغم من أنه لا ينبغي قراءتها على أنها تمثيل لوجهات نظر كل عضو في المجموعة بالكامل، إلا أنها تمثل مخططاً من قبل الحزبين نأمل أن يحظى بدعم واسع. دُقق التقرير بعناية ولم نفسر أن ولايتنا تشمل فحص الخيارات السياسية السابقة، كما يعتبر غير مصنف في مجمله.

نتشرف بتكريس هذا التقرير للمدنيين الأميركيين والأفراد النظاميين الذين خدموا داخل سوريا أو لدعم الجهود الأمريكية في سوريا، وخاصة أولئك الذين فقدوا حياتهم. نتذكر أيضاً الأميركيين المفقودين في سوريا ونأمل حصولهم على

حريتهم. لقد أفقنا على ذاكرة مئات الآلاف من السوريين الذين قضوا نحبهم في الأعوام الثمانية من الصراع، والملايين الذين تغيرت حياتهم للأبد.

ملخص تنفيذي

لا يمكن للولايات المتحدة تجنّب أو تجاهل الصراع في سوريا. منذ بداية الاشتباكات، تبين أن تقليص المشاركة الأمريكية في الحرب وحماية مصالح الأمن القومي الأمريكي تعتبر أهدافاً غير متوافقة. وسيبقى الحال كما هو عليه في المستقبل القريب. ولا يتمثل السؤال الأساسي المطروح أمام صانعي السياسة الأمريكيين فيما إذا كان ينبغي على الولايات المتحدة إبقاء قواتها في سوريا أو سحبها، وإنما في الاستراتيجية ومجموعة الوسائل التي من شأنها أن تحمي الولايات المتحدة بشكل أفضل من تداعيات الصراع، إلى جانب تقدم المصالح الأمريكية. يعرض هذا التقرير هذه الاستراتيجية.

الصراع في سوريا والمصالح الأمريكية

منذ نشوب الصراع الذي كان في البداية انتفاضة محلية سلمية سنة 2011، حذر الخبراء من أن الرد الوحشي للرئيس بشار الأسد من المحتمل أن تكون له تداعيات سلبية خطيرة على المصالح الأمريكية. ونظراً لموقع سوريا المركزي في منطقة الشرق الأوسط، وعلاقات النظام الحاكم مع الجماعات الإرهابية وإيران، وعدم توافق حكم الأسد الاستبدادي مع تطلعات الشعب السوري، يشعر الكثيرون بالقلق من انتشار الصراع إلى خارج الحدود السورية. ومع مرور الوقت، اتضح أن هذه المخاوف هي الآن أمر واقع.

أبرز الصراع السوري أزمة لاجئين ألفت بظلالها على البلدان المجاورة لسوريا وعكّرت السياسة الأوروبية، كما أدت إلى توتر العلاقات الأمريكية التركية إلى أن خلقت أزمة بين البلدين، وتسببت في أعمال قتالية مباشرة بين إيران وإسرائيل، وساهمت في عودة روسيا إلى الشرق الأوسط، وتحدثت المعايير الدولية حول أسلحة الدمار الشامل وحماية المدنيين.

أصبحت العديد من المناطق السورية ملاذاً آمناً لتنظيم القاعدة وأتباعها المتنقلين وموطناً لأكبر تجمع للمقاتلين الإرهابيين الأجانب بعد أفغانستان في تسعينيات القرن الماضي. وغدّى هذا الصراع صعود تنظيم الدولة، ما دفع الولايات المتحدة إلى التدخل عسكرياً في هذا الصراع، وظلّ هذا التدخل مستمراً

إلى حد الآن. بعد مرور ثماني سنوات، لم يقع احتواء هذا الصراع، ولم تتمكن الولايات المتحدة من درء آثاره.

تدحض الأحداث في الميدان الرواية التي تفيد بأن نظام الأسد قد انتصر في هذا الصراع. دخلت الحرب السورية، التي يبدو أنها بعيدة كل البعد عن الاقتراب من النهاية، مرحلة جديدة. وحتى كتابة هذا التقرير، يضغط كل من نظام الأسد وراعيته روسيا لشن هجوم على إدلب، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى وقوع كارثة إنسانية جديدة وتدفق جحافل اللاجئين.

احتدمت التوترات بين العناصر الكردية التي تسجل حضورا مكثفا في صلب قوات سوريا الديمقراطية، والتي تلقت تدريبات على أيدي القوات الأمريكية في شمال شرق سوريا والسكان العرب في بعض المناطق الخاضعة لسيطرة هذه القوات. قامت تركيا بتركيز قواتها لغزو شمال شرق سوريا، الأمر الذي من شأنه أن يجعل قوات سوريا الديمقراطية تحيد عن مهمتها الأساسية المتمثلة في منع عودة تنظيم الدولة.

بدأ تنظيم الدولة، الذي تراجعت قوته ولكنه لم يُهزم بشكل نهائي، في الظهور مجدداً كحركة تمرد، ومن المحتمل أن يحاول استعادة الأراضي في كل من سوريا والعراق. قد يتصاعد الصراع بين إيران وإسرائيل، اللتان تخوضان بالفعل صراعا منخفض المستوى في سوريا، ليتحوّل إلى نزاع مفتوح، خاصة في مرتفعات الجولان. وقد يسعى نظام الأسد وشركاؤه إلى توسيع نفوذهم إلى حدود نهر الفرات، والذي يمكن بدوره أن يبعث الحياة في تمرد تنظيم الدولة والسماح لإيران بتعزيز طرقها البرية من العراق إلى لبنان. تصبح كل هذه السيناريوهات أكثر احتمالا في ظل غياب القوات الأمريكية في سوريا وانعدام وجود قيادة أمريكية ملتزمة لتجنب حدوث مثل هذه السيناريوهات.



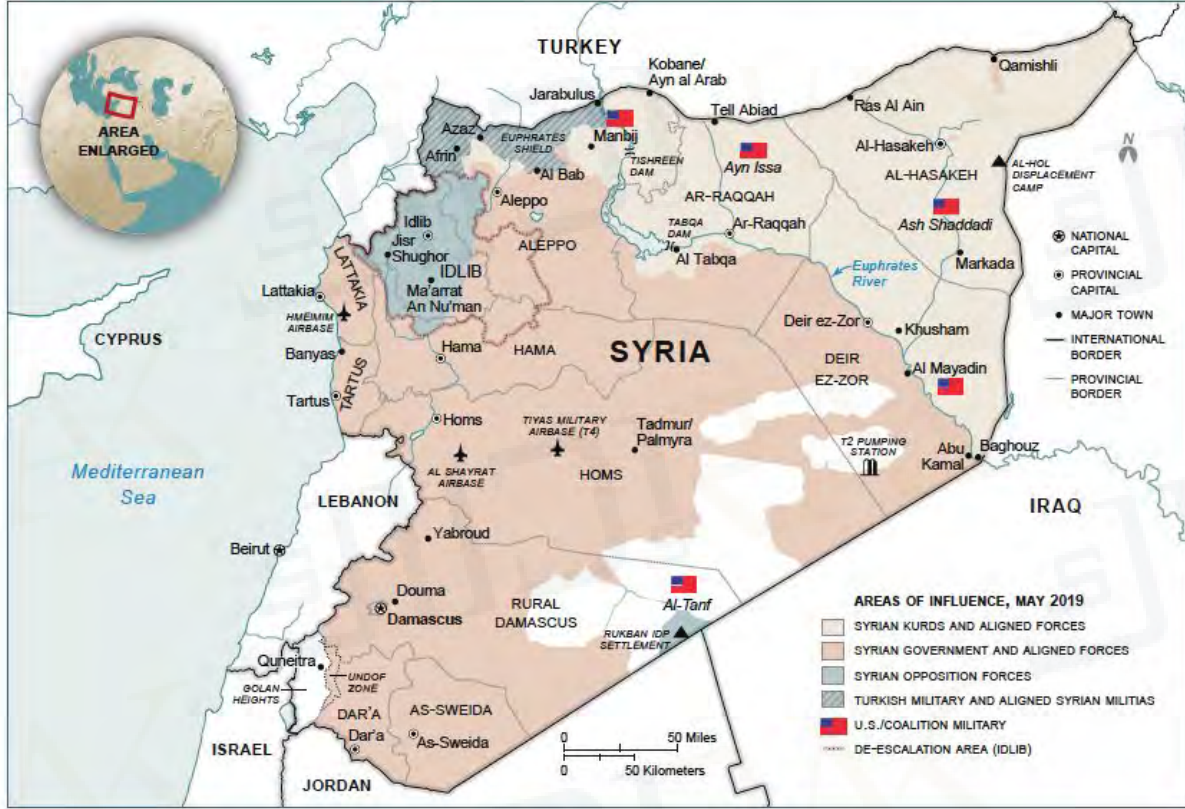
MAP 1: SYRIA.

Source: Based on United Nations map no. 4202 rev. 4, April 2012, <http://www.un.org/Depts/Cartographic/map/profile/syria.pdf>. This version of the map drawn by Lucidity Information Design.

كشفت "مجموعة دراسة سوريا" عن عدم وجود حلول سهلة لحلّ الصراع في سوريا، حيث ولى عهد النتائج المثلى منذ فترة طويلة. ومع ذلك، حدّدت المجموعة أن التهديدات التي يمثلها الصراع في سوريا تتسم بالخطورة الكافية لإلزام الولايات المتحدة بالرد بشكل حازم. وتتمثل هذه التهديدات في الإرهاب الذي يستهدف الولايات المتحدة وحلفائها وشركائها، وتمكين إيران، وتوسع نفوذ روسيا، وتدفق أعداد كبيرة من اللاجئين والمشردين، وغيرها من مظاهر الكوارث الإنسانية، وتقدم الأعراف الدولية للحرب والتزام الدول الغربية بتطبيقها. في الواقع، تملك الولايات المتحدة وحلفاؤها الوسائل والنفوذ اللازمين للتصدي لتلك التهديدات، وتعزيز النتائج التي تخدم المصالح الأمريكية بشكل أفضل من الأطراف التي قد تسود في غياب مشاركة الولايات المتحدة.

مع ذلك، يتطلّب استخدام هذه الأدوات بفعالية تحقيق توافق أفضل بين الغايات والوسائل. ينبغي أن تكون الغايات أكثر واقعية، وزيادة الاستثمار الأمريكي لتوفير

الوسائل، بالإضافة إلى قيادة سياسية واضحة ومتسقة وعالية المستوى. أدت التحولات الحادة والانقلابات في السياسة الأمريكية، وفشل كبار المسؤولين الحكوميين في الولايات المتحدة في إعطاء الأولوية للقضية مع نظرائهم، إلى تقويض مصداقية الولايات المتحدة وفعالية السياسة الأمريكية.



MAP 2: SYRIA, AREAS OF INFLUENCE, MAY 2019.

Source: Based on a map that first appeared in "Armed Conflict in Syria: Overview and U.S. Response," CRS Report RL33487, Congressional Research Service, updated March 25, 2019, <https://crsreports.congress.gov/product/pdf/RL/RL33487>, which used data from IHS Conflict Monitor, Jane's by IHS Markit. The map was updated in an unpublished version in May 2019. This version of the map drawn by Lucidity Information Design.

تقييم الوضع الحالي في سوريا

يوصف الصراع في سوريا غالباً بأنه على وشك الإنتهاء، إلا أن تقييم مجموعة الدراسات السورية يثبت عكس ذلك. في الواقع، لا يزال النزاع قائماً وخطيراً خاصة على المستويات التالية.

• لا يمكن لتحرير الأراضي التي يسيطر عليها تنظيم الدولة إزالة التهديد الذي تتعرض له الولايات المتحدة من قبل هذه الجماعة. لم يعد تنظيم الدولة يمتلك

أراض مهمة في سوريا أو العراق بعد الآن، لكنه لم يهزم بعد. تحولت المجموعة إلى حركة تمرد تمتلك الإرادة والقدرة والوسائل لتنفيذ هجمات ضد الولايات المتحدة. ويسعى هذا التنظيم إلى الاستفادة من أي فرصة، سواء تمثلت في تقليص الولايات المتحدة للضغط الذي تسلته لمكافحة الإرهاب، أو الشعور بالإستياء في صفوف السكان العرب في شرق سوريا، وذلك لتجنيد مقاتلين جدد وشن الهجمات. في الواقع، لاتزال أيديولوجية تنظيم الدولة أو "شعارها" تحظى بجاذبية عالمية.

• يمثل احتجاز أعضاء تنظيم الدولة تحدياً طويل الأمد لا يتعامل معه بشكل

كافٍ. على الرغم من معاناة تنظيم الدولة من عدد كبير من الإصابات بين أعضاؤه، إلا أن العديد من مقاتليه، بما في ذلك الآلاف من المقاتلين الأجانب، ما زالوا قيد الاحتجاز تحت إدارة قوات سوريا الديمقراطية. وفي حالة إطلاق سراحهم، سيشكل هؤلاء المقاتلون أساس تكوّن تنظيم الدولة من جديد أو تكون مجموعة مماثلة.

بالإضافة إلى ذلك، يقيم عشرات الآلاف من أفراد أسر مقاتلي تنظيم الدولة في معسكرات في شرق سوريا. تحتجز قوات سوريا الديمقراطية كلتا المجموعتين، إلا أنها تفتقر إلى الموارد والدعم الخارجي اللازمين لاحتجازهم إلى أجل غير مسمى. ومن جهتها، تعاني الجهود الأمريكية والحليفة لمعالجة هذه المشكلة من انعدام الإرادة السياسية.

• لا تزال القاعدة وغيرها من الجماعات الإرهابية نشطة في سوريا ومهددة

للولايات المتحدة. على الرغم من حظي تنظيم الدولة باهتمام كبير، إلا أن الجماعات الإرهابية الأخرى نشطة وتسيطر على الأراضي، خاصة في إدلب. فلقد شكلت هيئة تحرير الشام، وهي أحد فروع تنظيم القاعدة، حكومة في إدلب تضم العديد من الجماعات الأخرى بما في ذلك فرع القاعدة السوري، تنظيم حراس الدين، وعدد كبير من المقاتلين الإرهابيين الأجانب. تجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة تفتقر إلى حرية التصرف للقيام بحملة شاملة لمكافحة الإرهاب في هذه

المناطق.

• **على الرغم من الغارات الجوية الإسرائيلية والعقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة، تواصل إيران تحصين نفسها في سوريا.** تُظهر روسيا وإيران علامات اختلاف خطيرة ضئيلة. يبدو أن إيران تتبع سياسة ذات مسارين تُعنى بالتحصين العسكري وبنشاط سياسي واقتصادي يهدف إلى تعزيز قوتها ونفوذها في سوريا على المدى الطويل.

حيال هذا الشأن، ورد أن أنشطة إيران تسببت في استياء السكان السوريين، إلا أن نظام الأسد يعتمد بشدة على الدعم الإيراني. ويعتقد المسؤولون الإسرائيليون أن الغارات الجوية الإسرائيلية عطلت محاولات إيران لنقل نظم أسلحة متطورة إلى سوريا. في المقابل، يبدو أن مجمل أهداف إيران لم تتغير، كما أن خطر النزاع الإيراني الإسرائيلي لا يزال عالياً. وعلى الرغم من موافقة روسيا على الحملة الإسرائيلية ضد إيران، إلا أن الدلائل على وجود خلاف واسع النطاق بين موسكو وطهران فيما يتعلق بالأهداف أو التكتيكات في سوريا ضئيلة.

• **لم يفز الأسد بالنزاع في سوريا.** استعاد النظام مساحات شاسعة من الأراضي، كما يمتلك في الوقت الراهن 60 بالمئة من مساحة البلاد. مع ذلك، تُعتبر سيطرته خارج دمشق ضعيفة ويعود ذلك جزئياً إلى افتقاره إلى القوات اللازمة لتأمين المناطق التي يستعيدتها، وأيضاً لأنها تتبع سياسات عقابية ضد السكان المحليين.

يخضع المدنيون في معظم المناطق التي يسيطر عليها النظام للتجنيد والاعتقال التعسفي والتعذيب والإعدام على أيدي النظام، كما أن الجريمة منتشرة وأمرأء الحرب يواصلون الظهور على الدوام. يعمل نظام الأسد بعزم على استعادة إدلب ويتلقى مساعدة روسية للقيام بذلك، لكنه يكافح إلى حد الآن من أجل استعادة الأراضي دون تلقي مساعدة القوات البرية الإيرانية.

• **توقفت خطى التقدم نحو التسوية السياسية للصراع السوري، ولم يظهر**

الأسد أي استعداد للتوصل إلى حل وسط مع خصومه. لم تحرز "عملية جنيف" التي تقودها الأمم المتحدة بناءً على قرار مجلس الأمن التابع لها رقم 2254، و"مبادرات أستانا للسلام" التي ضمت روسيا وإيران وتركيا، تقدما فيما يخص التسوية السياسية للنزاع.

بينما تبذل الولايات المتحدة جهدا جيدا لكسر حالة الجمود، يتمثل العائق الأساسي في عدم رغبة نظام الأسد في التوصل إلى إصلاح جدي. ومن غير المرجح أن تسفر الانتخابات الرئاسية في سنة 2021 عن نتيجة انتخابية شرعية. ذلك لأن فرص سماح النظام بإجراء انتخابات حرة ونزيهة أو بالمشاركة الموثوق بها من جانب الشتات السوري ضئيلة.

• **استهانت الولايات المتحدة بقدرة روسيا على استخدام سوريا كساحة للنفوذ الإقليمي.** حقق تدخل روسيا، ابتداءً من سنة 2015 هدفه المباشر المتمثل في الحفاظ على النظام كتحد لدعوة الولايات المتحدة لـ"رحيل" بشار الأسد، وذلك بتكلفة منخفضة نسبياً.

في هذا السياق، عززت روسيا مكانتها وهيبتها على نطاق أوسع في الشرق الأوسط. ويعد مدى نجاح روسيا في سوريا أمراً قابلاً للنقاش، إذ أنه لا يزال يتعين عليها تحويل مكاسب الأسد العسكرية إلى النصر السياسي الذي تسعى إليه موسكو على ما يبدو. في المقابل، أعادت روسيا تأسيس نفسها كلاعب أساسي في سياسات المنطقة لأول مرة منذ عقود.

• **توترت العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا في سوريا بسبب تباين وجهات نظر قوات سوريا الديمقراطية.** سيمثل التوغل التركي في شمال شرق سوريا انتكاسة كبيرة لأهداف الولايات المتحدة في سوريا وأزمة جديدة للعلاقة الأمريكية التركية. تعتبر الولايات المتحدة قرارها بمشاركة قوات سوريا الديمقراطية لمحاربة تنظيم الدولة أمراً ضرورياً بسبب عدم وجود بديل تركي موثوق به في الوقت المناسب. أما تركيا، فهي تعتبر قوات سوريا الديمقراطية تهديداً أمنياً خطيراً

بسبب صلتها بحزب العمال الكردستاني، وقد أصبح هذا التهديد أكثر خطورة بسبب تدريب وتجهيز الولايات المتحدة لهذه القوات.

ساهم هذا النزاع بدرجة ملحوظة في تدهور العلاقات الأمريكية التركية، ومن المحتمل أن يؤدي إلى توغل تركي ثالث في سوريا، الأمر الذي من شأنه أن يعقّد بشدة حملة الولايات المتحدة العسكرية ضد تنظيم الدولة. ولا يوجد ما يشير إلى أن تركيا تعتزم التنازل عن منطقتي عفرين و"درع الفرات" السوريتين اللتين تسيطر عليهما حالياً.

• **على الرغم من أن قوات سوريا الديمقراطية كانت شريكا فعالا للغاية في مكافحة تنظيم الدولة، إلا أنها من الضروري أن تمر بمرحلة انتقالية لضمان الاستقرار في شمال شرق سوريا.** يعتبر الجيش الأمريكي قوات الدفاع الذاتي بمثابة شريك فعال للغاية في الحملة العسكرية التقليدية ضد تنظيم الدولة، وتواجه هذه الشراكة تحديات جديدة مع تحول طرق المكافحة من القتال إلى الحُكم. يسيطر الأكراد السوريون أو وحدات حماية الشعب على وجه التحديد، على قوات سوريا الديمقراطية إلى حد الآن على الرغم من سيطرتها على مساحات واسعة من الأراضي ذات الأغلبية العربية.

فضلا عن النهج القاسي الذي اتبعته وحدات حماية الشعب بخصوص الحكم وتوزيع الموارد، أدى هذا التباين إلى حالة من عدم الإستقرار في المناطق القبلية العربية. وأدت المشاركة الضئيلة للولايات المتحدة لخدمة المدنيين ووقف التمويل الأمريكي الرامي لتحقيق الاستقرار في شمال شرق سوريا إلى تساؤل النفوذ الأمريكي.

• **يشكل استهداف نظام الأسد للمدنيين وللبنية التحتية المدنية جرائم حرب ويتطلب الخضوع للمساءلة،** بالإضافة إلى تعزيز الجهود لحماية المدنيين. استهدف نظام الأسد وأنصاره، بمن فيهم روسيا، المدنيين والبنية التحتية المدنية على نحو منهجي. حيال هذا الشأن، أدانت لجنة تابعة للأمم المتحدة النظام بارتكاب

جرائم ضد الإنسانية، إذ تعرض السوريون للاعتقال التعسفي والتعذيب والإعدام على يديه. وعلى الرغم من أن احتمالات الخضوع للمساءلة في المستقبل القريب تظل محدودة، إلا أن الجهود المبذولة لتوثيق فضائع النظام جارية.

• **سيتردد صدى الأزمة الإنسانية في سوريا والتحديات التي يفرضها الأشخاص المشردون داخليا واللاجئين بالخصوص على مدى عقود.** من غير المرجح أن يعود معظم اللاجئين إلى ديارهم بمحض إرادتهم في ظل الظروف الحالية في سوريا. فلقد أسفر النزاع السوري عن أخطر نزوح بشري منذ الحرب العالمية الثانية، حيث يوجد ستة ملايين سوري مشرد داخلياً، وحوالي ستة ملايين آخرين مسجلين كلاجئين خارج البلاد. كنتيجة لذلك، فرض اللاجئون عبئاً اقتصادياً ثقيلاً على كاهل البلدان المستضيفة لاسيما المجاورة منها، إذ يزداد الضغط من أجل عودة اللاجئين إلى بلدهم قسراً، خاصة داخل لبنان وتركيا. وتعتمد نسبة كبيرة من السكان داخل سوريا على المساعدات الإنسانية، والتي يسعى النظام إلى السيطرة عليها بهدف تعزيز سلطته.

• **على الرغم من هذه التحديات، تحتفظ الولايات المتحدة بالقدرة على تشكيل نتيجة تحمي المصالح الأساسية للأمن القومي الأمريكي في سوريا.** حددت مجموعة الدراسات السورية العديد من النقاط الرئيسية للنفوذ الذي تسلطه الولايات المتحدة، خاصةً إذا استخدم بالتنسيق مع الحلفاء والشركاء، وتتمثل هذه النقاط في التأثير على شمال شرق سوريا، وفرض عقوبات على نظام الأسد ومؤيديه، ومنع تقديم المساعدة لعملية إعادة البناء التي يريدها الأسد وروسيا، ومواصلة العزل الدبلوماسي لنظام الأسد.

التوصيات لسياسة الولايات المتحدة

على الرغم من تقييمها الرهيب للوضع في سوريا، تعتقد "مجموعة الدراسات السورية" أن الولايات المتحدة ما تزال قادرة على ممارسة نفوذها على مسار

النزاع، وأنه يتوجب عليها القيام بذلك نظراً إلى التهديدات التي يفرضها هذا النزاع على المصالح الأمريكية. علاوة على ذلك، تعتقد المجموعة أن الوضع النهائي المنشود في سوريا يستوجب اعتراف سكان سوريا بشرعية الحكومة السورية وامتلاكها للإرادة والقدرة على وضع حد لاعتماد سوريا على القوات الأجنبية، فضلاً عن منع الجماعات الإرهابية من النمو والازدهار على الأراضي السورية. يتطلب هذا بدوره ظروفًا يعيش فيها المواطنون السوريون متحررين من خوفهم من نظام الأسد ومن الوحشية الروسية والإيرانية ووحشية تنظيم الدولة، وذلك في إطار ميثاق سياسي واجتماعي مُستكمل قائم على الحكم اللامركزي والتوزيع العادل للموارد.

نظراً إلى صعوبة تحقيق مثل هذه النتيجة، توصي المجموعة بإتباع استراتيجية تزيد فرص تحقيق التسوية السياسية المتفاوض عليها في سوريا وتسمح في الوقت نفسه للولايات المتحدة بالدفاع عن مصالحها حتى في حالة عدم التوصل إلى حل سياسي. ولا يعتقد أي من الأشخاص الذين استشارتهم المجموعة أن انسحاب القوات الأمريكية سيقبل من احتمالية إعادة تجمع تنظيم الدولة، أو تحصين إيران لنفسها، أو جعل الوصول إلى تسوية عن طريق التفاوض أكثر احتمالاً.

على الرغم من تصنيف المهمة العسكرية الأمريكية في سوريا على أنها تنتمي لفئة "الحرب الأبدية" مثل مهمتي العراق وأفغانستان، إلا أن قضية سوريا تقدم نموذجاً مختلفاً وأقل تكلفة بكثير. حشد الوجود العسكري الأمريكي المحدود قوات أحد الحلفاء المحليين التي تقدر بأضعاف حجمه لتحرير أراض خاضعة لسلطة جماعة إرهابية. والجدير بالذكر أن هذه القوات مدعومة من قبل القوات الجوية الأمريكية وإمكانات متطورة أخرى، ومعززة من قبل تحالف عالمي يتضمن الحلفاء والشركاء ذوي التفكير المماثل. ولا ينبغي للقوات الأمريكية وشركائها التخلي عما اكتسبته في سوريا عبر الانسحاب السابق لأوانه.

لتحقيق هذه الغاية، توصي المجموعة بأن تستمر الولايات المتحدة في القيام بمهمتها العسكرية بالتعاون مع الحلفاء والشركاء، وذلك من أجل مواصلة الضغط على تنظيم الدولة وغيرها من المجموعات الإرهابية مع ممارسة وتشديد الضغط على نظام الأسد ومؤيديه حتى تكون الظروف مواتية لتسوية سياسية

تنتهي الحرب السورية. وتوصي المجموعة الولايات المتحدة على وجه الخصوص بما يلي:

• منع الانسحاب العسكري الأمريكي، وتجميع المكتسبات بعد الهزيمة الإقليمية لتنظيم الدولة، ودعم المجتمعات المحررة من تنظيم الدولة عبر تشكيل نموذج بديل للحكم ولتوزيع الموارد وللأمن، في سوريا. توصي المجموعة أولاً بأن تقوم الولايات المتحدة بتحديث مهمتها العسكرية لتفادي تمرد تنظيم الدولة. وثانياً بالاستعداد بشكل كافٍ لمختلف الحالات الطارئة وسيناريوهات التصعيد. وثالثاً بإعادة وجود مدني أمريكي وتمويل الاستقرار في شمال شرق سوريا. ورابعاً بالضغط على قوات سوريا الديمقراطية لتحكم بشكل أكثر شمولية. وخامساً بالتركيز أكثر على مشكلة أعضاء تنظيم الدولة المحتجزين. وأخيراً بإعطاء الأولوية للمشاركة الدبلوماسية والعسكرية في العراق.

• إلى حين تتحسن الظروف داخل سوريا، ينبغي حرمان نظام الأسد ومؤيديه من جميع سبل التطبيع، وذلك من خلال فرض العزلة الدبلوماسية وفرض بنية عقوبات صارمة. ومن بين الخطوات الأخرى، ينبغي على الولايات المتحدة مواصلة الضغط على حلفائها وشركائها للامتناع عن إعادة إقامة العلاقات الدبلوماسية مع نظام الأسد وحجب مساعدات إعادة الإعمار وفرض العقوبات بصرامة والسعي إلى توسيع نطاقها. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي على المجتمع الدولي البدء في تمهيد الطريق الآن لمحاسبة المسؤولين عن جرائم الحرب في سوريا، دون فرض الخضوع للمساءلة كشرط مسبق للتوصل إلى تسوية سياسية.

• اختبار مدى استعداد روسيا لدعم التسويات السياسية التي تحظى بموافقة الولايات المتحدة والتحقق من ذلك، مع مواصلة الأنشطة التي تزيد من التكاليف التي تتحملها روسيا بسبب أعمالها في سوريا. يعتقد العديد من المراقبين أن الاتفاق بين الولايات المتحدة وروسيا يعتبر شرطاً أساسياً للتوصل إلى تسوية سياسية. ومع ذلك، فشلت روسيا بشكل مستمر في الوفاء بالتزاماتها في سوريا.

ينبغي على الولايات المتحدة أن تطلب من روسيا اتخاذ إجراءات ملموسة بناءً على أي مناقشات حول التسوية السياسية، وفي حالة عدم وجود مثل هذه

الإجراءات، ينبغي عليها تجنب تقديم تنازلات لموسكو أو إضفاء الشرعية على مواقفها. وبالتزامن مع ذلك، ينبغي على الولايات المتحدة الضغط على موسكو، جزئياً من خلال تسليط الضوء على تواطؤ روسيا في جرائم الحرب.

• مواصلة التركيز على طرد القوات الإيرانية ووكلائها من سوريا، مع ضرورة معرفة أن هذا الحل سيكون أفضل إذا ما نُفذ على مراحل. ينبغي أن يكون الهدف الرئيسي على المدى القريب هو منع إيران والعديد من شركائها ووكلائها من ترسيخ نفوذهم، مع زيادة التكاليف على إيران بسبب أنشطتها في سوريا. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي على الولايات المتحدة مواصلة دعمها للغارات الجوية الإسرائيلية، وفرض عقوبات تهدف إلى تقويض قدرة إيران على تمويل ووكلائها وشركائها في سوريا ولبنان والعراق، والحفاظ على التواجد الأمريكي في قاعدة التنف العسكرية، ودعم جهود فضح النفوذ الإيراني في سوريا. لذلك، ينبغي على الولايات المتحدة التمسك بضرورة أن تكون أي تسوية سياسية مشروطة بانسحاب القوات الإيرانية ووكلائها من سوريا.

• البحث عن مجالات للتعاون مع تركيا والتصدي للمخاوف الأمنية التركية المشروعة، مع الضغط على تركيا لتجنب القيام بأي توغل في شمال شرق سوريا وتحسين الظروف في منطقتي عفرين ودرع الفرات. ينبغي أن تتواصل جهود الولايات المتحدة للتوصل إلى اتفاق بشأن منطقة أمنية أو آلية أمنية على طول الحدود التركية مع شمال شرق سوريا. كما ينبغي بذل المزيد من الجهود لعزل سوريا عن المشاكل الأخرى الموجودة في العلاقة التي تجمع بين الولايات المتحدة وتركيا. ويتعيّن على الولايات المتحدة تشجيع استئناف محادثات السلام بين تركيا وحزب العمال الكردستاني، والتي من شأنها أن تؤدي إلى الانفراج بين تركيا وقوات سوريا الديمقراطية. ينبغي أيضاً على الولايات المتحدة الضغط على تركيا لتحسين الظروف والوصول إلى المناطق التي تخضع لسيطرتها في سوريا.

• السعي لتجنّب وقوع كارثة إنسانية في إدلب أثناء التصدي لوجود الجماعات الإرهابية هناك. يتعين على الولايات المتحدة استكشاف سبل لزيادة الضغط على الجماعات الإرهابية في إدلب، والتي من المحتمل أن تخطط لشن هجمات خارجية. في الآن ذاته، ينبغي على الولايات المتحدة السعي لردع نظام الأسد وشركائه عن مواصلة استهداف المدنيين في المنطقة. استعداداً لتجدد الأزمة

الإنسانية وتدفق اللاجئين في إدلب، ينبغي على الولايات المتحدة أن تضغط على تركيا لتسهيل عمل المنظمات غير الحكومية لخدمة مصالح السكان.

• تنشيط الجهود الرامية لمعالجة الأزمة الإنسانية داخل سوريا مع اتخاذ خطوات لدعم البلدان التي تستضيف اللاجئين السوريين. ينبغي على الولايات المتحدة العمل لضمان استمرار تقديم المساعدات الإنسانية إلى السكان المستضعفين داخل سوريا وخارجها. ويتعين عليها الضغط من أجل تجديد "قرار الأمم المتحدة عبر الحدود"، وحشد الدول الأخرى لتمويل المساعدات الإنسانية لسوريا، والعمل مع المؤسسات المالية الدولية لدعم الدول المضيفة للاجئين. وينبغي على الولايات المتحدة الوقوف بحزم ضد الجهود المبذولة لإعادة اللاجئين السوريين عنوة إلى وطنهم واستئناف قبول اللاجئين السوريين في الولايات المتحدة.

كيف تتجلى أهمية الشأن السوري؟

دخل الصراع في سوريا سنته التاسعة الآن، والذي بدأ على شكل انتفاضة محلية سلمية ضد ديكتاتور استبدادي. على امتداد فترة الحرب، تغيرت الساحة السياسية السورية لتصبح بوتقة لسلسلة معقدة من الصراعات المتداخلة التي شتت انتباه حلفاء الولايات المتحدة وشركائها وأضعفتهم، ووضعت خصوم ومنافسين لتحديد المعالم المستقبلية للشرق الأوسط. وجعلت هذه الحرب ملايين السوريين ضحية، وعجلت بسباق تنافسي بهدف شن حروب أخرى.

لطالما شكّلت سوريا في ظل نظام الأسد تهديدا لمصالح الأمن القومي الأمريكي. ففي سنة 1979، صنّفت الولايات المتحدة سوريا ضمن الدول الراحية للإرهاب. في هذا الإطار، نجحت عائلة الأسد في البقاء على رأس السلطة بفضل العمل على مراقبة نقاط التقاطع بين الشبكات الإجرامية والشبكات الإرهابية. قبل ثورة 2011، أتاحت سوريا تحت رعاية نظام بشار الأسد البيئة المناسبة لكل من تنظيم القاعدة وإيران، حيث سهّل الأسد حركة عناصر القاعدة وانتقالهم إلى العراق لشنّ هجمات ضد القوات الأمريكية.

في الوقت ذاته، مكّن الأسد إيران من توسعة شبكتها الشيعية المسلّحة عبر سوريا وإلى لبنان بغيّة تهديد إسرائيل. وتعدّ سوريا الآن أرضا حاضنة للمنظمات الإرهابية التي تعمل جاهدة على مهاجمة الولايات المتحدة بكل السبل، بالإضافة إلى تجسيد درع القوة الإيرانية في الجبهة الأمامية، وتشكيل المنصة الرئيسية في محاولة لإعادة روسيا إلى المنطقة.

أصبح كل واحد من هؤلاء الأطراف في وضع أفضل يسمح له بالتأثير على مستقبل سوريا أكثر منه على الولايات المتحدة وحلفائها وشركائها. وفي الوقت نفسه، فإن الأعداد الهائلة من لاجئي سوريا، سواء أكانوا فارّين من وحشية نظام الأسد أو فساد تنظيم الدولة، فإنهم في كل الأحوال يساهمون في تفاقم الهشاشة الاقتصادية لجيران سوريا ويؤثرون بذلك على النتائج الانتخابية في أوروبا.

وعلى الرغم من وجود هذه المخاطر، فإن الحرب في سوريا لم تعد تجذب انتباه الرأي العام، حيث يفترض بعض المعنيين بهذا الشأن أنّ سقف الأزمة السورية يتجه نحو الانخفاض، فتنظيم الدولة لم يعد يُسيطر على أي إقليم. ويذكر

أنّ الأسد على أعتاب النصر، ويمكن للقوات العسكرية الأمريكية أن تنسحب قريباً بعد أن حققت مهمتها الأساسية في مكافحة الإرهاب.

في حين أن العديد من الأمريكيين كانوا يأملون باستمرار في احتواء الصراع في سوريا، فإنّ هذه النزاعات قد استمرت على مر السنين، وأثبتت أشدّ التنبؤات وخامّة أنها كانت متحفظة. منذ بداية الأزمة السورية سنة 2011، استهان الأمريكيون بمدى استمراريتها وحدود خطورتها ومدى تأثيرها على أهم المصالح الوطنية للولايات المتحدة، وهو لبّ التقييم الذي تقوم به مجموعة الدراسات السورية حالياً.

وتجدر الإشارة إلى أنّ سوريا تُشكّل تهديداً على الولايات المتحدة من خلال خمسة مخاطر رئيسية:

أولاً، يتواصل تهديد خطر الهجمات الإرهابية المُتأّتي من سوريا على الرغم من تحرير الأراضي السورية من قبضة تنظيم الدولة.

ثانياً، استغلت إيران انهيار سوريا بصورة ناجحة للمضي قدماً في محاولتها للهيمنة الإقليمية وفتح جبهة جديدة في إطار حملتها التي شنتها ضد إسرائيل، ما زاد من خطر اندلاع صراع إقليمي على نطاق أوسع.

ثالثاً، مثلت سوريا انتصاراً استراتيجياً بالنسبة لروسيا، التي استفادت بالمثل من الحرب لتنصيب نفسها كوسيط منافس وذي نفوذ وموثوق به مقابل الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط.

رابعاً، أطلقت حملة العنف الوحشية المستمرة التي يشنها الأسد ضد الشعب السوري العنان لتدفق أعداد هائلة من اللاجئين، مُشكّلةً مأساة إنسانية كانت لها آثار سياسية واجتماعية مُزعزعة للاستقرار في عدة بلدان، بما في ذلك الدول الأعضاء في حلف الناتو.

خامساً، أدى الانتهاك المتواصل للمعايير الدولية الأساسية، التي لطالما دافعت عنها الولايات المتحدة على مرّ التاريخ، إلى تآكل التصورات عن مفاهيم القوة والمصداقية التي تُشيد بها الولايات المتحدة في جميع أنحاء العالم في نفس الوقت، مُنذرة بإمكانية نشوب نزاعات في المستقبل. علاوة على ذلك، فإن هذه التهديدات متداخلة ويعزز بعضها بعضاً. ومع ذلك، سعت السياسة الأمريكية

إلى بلورة الأزمة السورية، حيث تمحور الاهتمام الأمريكي بنظام الأسد حول التهديد الإرهابي نظرا إلى الخطر الفريد من نوعه الذي تُمثله سوريا، والذي يحدق بالأراضي الأمريكية والمواطنين الأمريكيين.

تنظيم الدولة والقاعدة

يعيش تنظيم الدولة في حالة فرار مستمر، لكنه لم يعلن هزيمته بعد. خلال السنوات الخمس الماضية، قامت الدول المتحالفة للتدخل العسكري الدولي ضد تنظيم الدولة، بتحرير الأراضي التي يحتلها التنظيم في العراق وسوريا. ومع ذلك، فقد انتقل التنظيم بالفعل ليقوم بحركات تمرد. وفي غياب ضغوط فعّالة ضده، سيستفيد من ملاذه السوري لإعداد وتوجيه وإلهام الهجمات الخارجية.

في السياق ذاته، أوضحت هذه المجموعة من خلال تصريحاتها وهجماتها المستمرة أنها ستواصل القتال بطريقة تُمكن السجون الخاصة التي تضم الآلاف من مقاتلي تنظيم الدولة من تقوية التنظيم، وذلك في حال حدوث حالات انفلات داخل السجون، تماما كما فعلوا عند أول ظهور لتنظيم الدولة سنة 2014.

لا يُعدّ تنظيم الدولة التهديد الإرهابي الوحيد المتمركز في سوريا، حيث أن حزب الله، وكيل إيران في لبنان والذي أثبت وجوده العسكري في سوريا منذ 2012، يعتبر منظمة إرهابية أجنبية مصنّفة من قبل الولايات المتحدة ضمن قائمة المنظمات الإرهابية. في نفس السياق، تسيطر هيئة تحرير الشام، المعروفة سابقا باسم جبهة النصرة والمصنّفة أيضا على أساس أنها منظمة إرهابية أجنبية، سيطرة تامة على محافظة إدلب شمال غرب سوريا.

في الإطار ذاته، تتواجد جماعات إرهابية أخرى على غرار المجموعة التابعة لتنظيم القاعدة في سوريا وتنظيم حراس الدين في محافظة إدلب، والتي تلتزم بتنفيذ العمليات الخارجية. يذكر العديد من المحللين بأنّ إدلب تضمّ أكبر تجمع للمقاتلين الأجانب منذ حرب أفغانستان في تسعينيات القرن الماضي.

إيران

على مدار الحرب السورية، كان نشر إيران لقواتها وميليشياتها التي وقع استقطابها من دول أخرى حاسماً في تمكين نظام الأسد من عكس خسائر الأراضي الإقليمية التي استحوذت عليها المعارضة السورية. ونتيجة لذلك، أصبح لدى إيران الآن مجال واسع لمتابعة خطتها الجيوسياسية على الأراضي السورية، بما في ذلك إدخال أنظمة أسلحة متطورة ستُمكن إيران من فتح جبهة جديدة ضد إسرائيل وتهديد حرية الملاحة في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط.

إذا صادف وحازت إيران على الأسلحة النووية، فإنها ستثير بذلك قلق إسرائيل خوفاً من الوقوع في مأزق لا يختلف عن ذلك الذي تواجهه كوريا الجنوبية: مهددة من قبل عدو بحوزته كل من الترسانة التقليدية الضخمة والقدرة النووية التي تمكنها من ردع الشركاء الخارجيين على غرار الولايات المتحدة التي من المحتمل أن تأتي لمساعدتها في حال نشوب نزاعات.

لا تتجاوز الحرب العلنية بين إيران وإسرائيل مجرد كونها إحدى الصراعات الثانوية التي يمكن أن تنشأ عن الصراع في سوريا. وقد حفّز التهديد الذي تشكله إسرائيل على إيران في الأراضي السورية الزعماء الإسرائيليين على البحث عن سبل للتوافق مع روسيا. وفي الوقت الحالي، يربط كل من الأردن ولبنان علاقات أوثق مع موسكو، واللذين يشعران بالقلق من الوجود الإيراني وتزايد عدم الاستقرار في جنوب غرب سوريا، ناهيك عن زيادة غموض توجهات السياسة الأمريكية.

روسيا

قبل تدخّل روسيا في مستنقع الحرب السورية، كانت معظم دول الشرق الأوسط تحافظ على علاقات مثمرة مع موسكو بينما تتطلع إلى واشنطن للحصول على القيادة والعلاقات الاقتصادية والشراكات الأمنية. أما في الوقت الراهن، باتت حكومات الشرق الأوسط تعمل على تعميق العلاقات مع روسيا عبر قطاعات متعددة منها العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية، وحتى في مجال الطاقة، تجنباً لآثار تقلبات مواقف الولايات المتحدة المتعلقة بتخفيض نفقاتها وتراجع موثوقيتها.

تعمل روسيا على تعزيز دورها باعتبارها الوسيط الرئيسي للنزاع السوري ومركز القوة الذي يحدد نتائج القضايا التي تتراوح بين الصراع الإسرائيلي الفلسطيني وأسعار الطاقة العالمية. حتى بين خصوم الأسد، غالبًا ما يصور التزام موسكو الثابت ببقاء نظام الأسد في السلطة في تناقض صارخ مع التقلبات المتصورة في مواقف واشنطن.

علاوة على ذلك، من المرجح أن يكون لنجاح روسيا المتصاعد ونفوذها المتزايد في منطقة الشرق الأوسط الكبير تداعيات تتجاوز بكثير المنطقة. وستسعى موسكو إلى تعزيز مكانتها كقوة عظمى في المنطقة من خلال ربط علاقات مع أوروبا، ما سيترتب عنه تنامي الخلافات والانقسامات داخل حلف الناتو (بما في ذلك تركيا). أما على الصعيد العالمي، ستنصب روسيا نفسها كبديل موثوق به ومتسق للولايات المتحدة.

اللاجئون

يعتبر أكثر من نصف سكان سوريا قبل الحرب البالغ عددهم 21 مليون نسمة الآن إما لاجئين مسجلين (5.6 مليون) أو مشردين داخلياً (6 ملايين). وقد مثل اللاجئون السوريون عبئاً على عاتق مجتمعاتهم المضيفة في البلدان المجاورة لبلدهم، أي تركيا ولبنان والأردن والعراق. وتستضيف الدول الأوروبية ما يقارب مليون لاجئ سوري، بما في ذلك أكثر من 580 ألف لاجئ في ألمانيا وحدها. وفي هذا السياق، يقدر البنك الدولي أن متوسط مدة بقاء اللاجئ في بلد مضيف هو أكثر من 10 سنوات بقليل. وبالتالي، لن يكون العبء الذي يقع على عاتق الدول المضيفة ثقيلًا فحسب، بل مستمرًا.

في الواقع، لا يمكن لجيران سوريا تحمّل الوضع الراهن، حيث تكافح حكوماتهم لتوفير الخدمات للاجئين على الرغم من فترة الانكماش الاقتصادي التي تعاني منها ومحدودية الموارد. ويتسبب ذلك في جعلها من المناطق التي يندم فيها الأمان وتقل فيها القدرة على العمل مع الولايات المتحدة لتحقيق أهداف مشتركة.

يواجه اللاجئون السوريون عوائق للوصول إلى الخدمات والحصول على وظائف، وأصبحت الظروف في المجتمعات المضيفة تحفها المخاطر. في الحقيقة، يريد

عدد القليل من هؤلاء اللاجئين العودة إلى سوريا ما لم تتحسن الظروف هناك بشكل ملحوظ، لكن الخطاب والسياسات المعادية للاجئين قد تصل قريباً إلى ذروتها.

تجدر الإشارة إلى أن الحكومات المانحة أخفقت في تقديم المساعدات الكافية للبلدان المضيفة للاجئين التي تتحمل عبئهم، غير أن عودة اللاجئين القسرية أو المبكرة إلى سوريا ستزيد من حجم العنف في البلاد، والذي قد يمتد إلى البلدان المجاورة. داخل سوريا، يضم مخيم الهول الآلاف من أفراد عائلات العناصر التي تنتمي لتنظيم الدولة الذي يشكل الأطفال النسبة الأكبر منها. ومن شأن هذا التحدي أن يزرع بذور المزيد من التطرف في العقود القادمة إذا تُرك بدون معالجة.

المعايير الدولية

تلعب القيادة الأمريكية دوراً مهماً في إنشاء وتطبيق نظام من المعايير الدولية التي استفادت منها المصالح الأمنية للولايات المتحدة وساهمت في تنامي ازدهارها. وخلال الحرب، أدى استخدام نظام الأسد لأساليب التعذيب المنهجي إلى تآكل هذه المعايير، وذلك من خلال الاحتجاز غير القانوني وجرائم الاختفاء، فضلاً عن المجاعة والحرمان من الرعاية الطبية، وكذلك استخدامه لأسلحة مسببة في أضرار جسيمة، بما في ذلك الأسلحة الكيماوية ضد المدنيين. من جهتها، ارتكبت روسيا جرائم حرب في سوريا تشمل قصف قوافل المساعدات الإنسانية والمرافق المدنية مثل المستشفيات.

لقد شكّل هذا السلوك أثناء الحرب في سوريا سابقة فريدة من نوعها، والذي يقوم على استهداف المدنيين وقصفهم دون ظهور أي تحركات دولية ذات تأثير ملحوظ. لقد رأى الأسد هذا وأدركه، على غرار روسيا وإيران وبقية العالم. غير أن العالم الذي يقبل مثل هذه السلوكيات سيكون معادياً للقيم الأمريكية ومناهضاً للمصالح الأمريكية وخطيراً على الأمن القومي. مثل هذا العالم من شأنه أن يعتبر اقتراف جريمة قتل مدني جماعي استراتيجية لبقاء الأنظمة الديكتاتورية وتجنيب متطرفين في جميع أنحاء العالم.

تقييم الوضع الراهن في سوريا

يتمحور تقييم مجموعة الدراسات السورية حول حقيقة كون الصراع في سوريا مازال يتخذ منحى ديناميكياً وخطيراً، فرغم أن تنظيم الدولة لم يعد يسيطر على مساحات شاسعة من الأراضي، إلا أنه يعيد بناء نفسه داخل سوريا والعراق. فضلا عن ذلك، ما يزال نظام الأسد مصمماً على استعادة كامل الأراضي السورية، رغم أنه في المناطق التي يسيطر عليها، غالباً ما تكون سلطته ضعيفة ومطعون فيها. ويرجع ذلك جزئياً إلى الممارسات الوحشية التي يقوم بها النظام تجاه السكان في الأراضي التي استولى عليها.

والجدير بالذكر أن إسرائيل رددت إيران بشكل تكتيكي عن طريق الغارات الجوية المستهدفة التي شنتها ضدها، لكن طهران ما تزال ملتزمة استراتيجياً بترسيخ نفسها في سوريا، ليس فقط على المستوى العسكري ولكن الاقتصادي والثقافي والسياسي. وفشلت روسيا في تحويل نجاحها العسكري لصالح نظام الأسد إلى عملية سياسية من شأنها إنهاء الصراع. من منظور آخر، تعتبر تركيا تنامي القدرات العسكرية للأكراد السوريين، الذين يهيمنون عليهم قوات سوريا الديمقراطية السورية، تهديداً وجودياً لها. وتبعاً لذلك، من المحتمل أن تتدخل عسكرياً في شمال شرق سوريا لطرد هذه القوات.

في الوقت ذاته، في المناطق التي استعادها النظام والمحررة من قبضة تنظيم الدولة، لا تزال الظروف الإنسانية سيئة للغاية، فضلا عن انعدام الاستقرار وعدم استئناف مشاريع إعادة الإعمار. ومن المرجح أن يؤدي الافتقار إلى الخدمات والحوكمة، ناهيك عن تواجد التجمعات الضخمة من النازحين والمقاتلين المحتجزين في المخيمات في جميع أنحاء سوريا وعودة اللاجئين المبكرة إلى ديارهم، إلى اندلاع جولات جديدة من الصراع. وفي هذا الصدد، تقدم مجموعة الدراسات السورية الملاحظات التالية بشأن الوضع على أرض الواقع في سوريا اعتباراً من 1 آب/أغسطس 2019.

تنظيم الدولة والقاعدة

من جانب آخر، لا تلغي استعادة الأراضي التي يسيطر عليه تنظيم الدولة التهديد الذي تشكله هذه الجماعة على الولايات المتحدة. رغم أن الولايات المتحدة أعلنت هزيمة تنظيم الدولة خلال شهر آذار/ مارس 2019، إلا أنه عاود الظهور كتتنظيم متمرد قوي ويواصل التخطيط لشن هجمات داخل سوريا وخارجها. وفي الواقع، لا تزال قيادة التنظيم متماسكة إلى حد كبير، وتحافظ على قدرة ممتازة على الإشراف والسيطرة في سوريا، فضلاً عن أنها تعيد توحيد صفوفها عبر الحدود في العراق في الوقت الحالي.

لا يزال آلاف المقاتلين، الذين تشير التقديرات أن أعدادهم تتراوح بين بضعة آلاف إلى أكثر من 15 ألفاً، فارين في أنحاء البلاد. وتملك المجموعة التي كانت في فترة زمنية معينة من بين أغنى المنظمات الإرهابية في العالم، موارد مالية كبيرة متبقية تخول لها تمويل عملياتها على الصعيدين المحلي والدولي.

أما داخل سوريا، تنشط شبكة تنظيم الدولة التي تتسم بقدرة هائلة على الصمود في وضع يمكّنها من الاستفادة من أي توقف مؤقت أو تقلص في حجم عمليات مكافحة الإرهاب. وخلال شهر كانون الأول/ ديسمبر 2018، صرّح قائد القيادة المركزية الأمريكية، الجنرال كينيث ماكنزي قائلاً: "أقدر أنه حتى بعد تحرير الأراضي التي يسيطر عليها تنظيم الدولة، ربما ما يزال التنظيم أكثر قدرة من تنظيم القاعدة في العراق خلال فترة ذروته، ما يشير إلى أنه في وضع يمكنه من إعادة الظهور في حالة تراجع الضغط على المجموعة".

حالياً، تشن المجموعة حملة متمردة من الهجمات الانتحارية والهجمات بالعبوات الناسفة، فضلاً عن عمليات اغتيال مستهدفة، في المناطق التي كانت تخضع لسيطرتها في السابق. وخلال شريط فيديو نُشر خلال شهر نيسان/أبريل 2019، حدد قائد تنظيم الدولة أبو بكر البغدادي معالم الإستراتيجية العسكرية للمجموعة.

لقد صاغ حملة استنزاف جديدة ضد أعداء التنظيم على المستوى العالمي. في العراق وسوريا، يشن تنظيم الدولة تمرّداً على جبهات متعددة للتقليل من حجم القوات المناهضة له وتقويض أشكال الحكم البديلة. في هذه المرحلة الجديدة، يسعى التنظيم بشكل متزايد إلى منع تكون أشكال بديلة للحكم في شمال شرق

سوريا واستغلال المظالم السنوية العربية، التي تتجذر في تنامي شعورهم بالضعف في ظل الحكم الكردي. وتوفر المجتمعات العربية الساخطة في المناطق المحررة من قبضة تنظيم الدولة بيئة عمل مواتية ومستنقع مستقطب لتجنيد المزيد من العناصر الجدد.

أخيراً، تظل أيديولوجية تنظيم الدولة جذابة للكثير من المجموعات والأفراد خارج سوريا، ما يؤكد تقييم بعض المسؤولين الأمريكيين بأن التنظيم يمثل تهديداً أكبر لوطنهم في الوقت الحالي أكثر من التهديد الذي كان يشكله عندما كان يحتل أراض في العراق وسوريا. وخلال 21 نيسان/أبريل، اعترف تنظيم الدولة بمسؤوليته تجاه الهجمات الانتحارية المنسقة التي استهدفت سريلانكا.

بالإضافة إلى ذلك، أعلنت المجموعة عن تشكيل فروع جديدة في "مقاطعات" في بلدان أخرى مثل أفغانستان ونيجيريا وتركيا. في الواقع، لا تمثل كل هاته الفروع التابعة له مستوى التهديد ذاته، لكنها توضح قدرة التنظيم المستمرة على الاستقطاب. من جهة أخرى، يمثل المعتقلون التابعون لتنظيم الدولة تحدياً طويل الأمد لا يتم التعامل معه بشكل فعال. وفي الوقت الحالي، تحتجز قوات سوريا الديمقراطية حوالي 10 آلاف من مقاتلي التنظيم في حفنة من مراكز الاعتقال والسجون المؤقتة في شمال شرق سوريا. وفقاً لمسؤولين أمريكيين، يمثل العراقيون والسوريون الغالبية العظمى من هؤلاء المعتقلين الذين يبلغ عددهم حوالي ثمانية آلاف.

بالإضافة إلى المقاتلين، يُحتجز الآلاف من أفراد عائلات تنظيم الدولة، نساء وأطفال، في معسكرات للنازحين داخليا في شمال شرق سوريا. وفي هذا السياق، فوجئ مسؤولو الولايات المتحدة وقوات سوريا الديمقراطية بعدد الأشخاص الذين وجدوا في الباغوز، المعقل الأخير لتنظيم الدولة الذي لا يزال يخضع لسيطرته.

وساهم هؤلاء المدنيين في تضخم عدد السكان في هذه المخيمات، وتجاوزها لطاقة استيعابها. وتقع أكثر هذه المعسكرات التي تحمل أعباء تفوق طاقتها خارج بلدة الهول، التي تقع بالقرب من الحدود العراقية، وتضم حوالي 70 ألف شخص ثلثهم من الأطفال.

ونظرا لأن مخيم الهول يتحمل أكثر من ضعف طاقته، ورغم أن مديري المخيم وشركائهم من المنظمات غير الحكومية يقدمون الإغاثة الإنسانية الأساسية، إلا أن تلك الموارد والقدرات غير كافية لتلبية الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية التي يحتاجها النساء والأطفال. فضلا عن ذلك، ما تزال برامج إعادة التأهيل وإعادة الإدماج لأطفال مقاتلي تنظيم الدولة، الذين قضوا الكثير منهم سنوات تكوينية تحت حكم التنظيم، غير موجودة.

من جهة أخرى، تستجيب قوات سوريا الديمقراطية لطلبات القبائل في شرق سوريا للإفراج عن معتقلين محددتين. ومنذ شهر نيسان/أبريل 2019، أطلقت قوات سوريا الديمقراطية سراح أكثر من 1000 مواطن سوري من الذين يُسجنون في مراكز الاحتجاز القبلية، كما قامت قوات سوريا الديمقراطية بنقل مئات العراقيين وبعض رعايا الدول الثالثة إلى المراكز التابعة للحكومة العراقية.

في المقابل، تعاني المحاكم العراقية من أوجه قصور كبيرة تتعلق بمعايير الإثبات الضعيفة التي تستخدمها ضد المتهمين، والمزاعم المتعلقة بارتكاب جرائم التعذيب لدفعهم للاعتراف بالإكراه، ناهيك عن إجراء المحاكمات بشكل سريع. في الوقت الراهن، يشكل أكثر من 2000 مقاتل أجنبي ينتمون لتنظيم الدولة ويخضعون للاحتجاز من قبل قوات سوريا الديمقراطية تحديا كبيرا. فضلا عن ذلك، ترفض العديد من البلدان، بما في ذلك حلفاء الولايات المتحدة في أوروبا إعادة مواطنيها، أو أنها تريد تجريدتهم من الجنسية في بعض الحالات، أو تكون على استعداد لإعادة أفراد معينين فقط.

من جهة أخرى، تفتقر العديد من هذه البلدان إلى الأدلة اللازمة لتوجيه الاتهام إلى مقاتلي التنظيم عند مقاضاتهم في المحاكم المحلية، في حين تشعر بعض البلدان الأخرى بالقلق من أنه يمكن إدانة المقاتلين فقط بتهم أخف، ما يرجح قضائهم فترات قصيرة في السجن قبل إطلاق سراحهم من جديد. وفي الواقع، تواجه المكاتب الموجودة في جميع أنحاء الحكومة الأمريكية مجموعات فرعية ومختلفة من التحديات المتعلقة بمعتقلي تنظيم الدولة في سوريا، لكن لا يوجد مسؤول أمريكي رفيع المستوى مسؤول عن تنسيق وتنفيذ جميع سياسات الولايات المتحدة المتعلقة بشأن هذه المسألة.

تملك قوات التحالف العسكرية والجهات التنفيذية الدولية العاملة في المجال الإنساني أولويات مهمة متماثلة ومتنافسة في الوقت ذاته، غير أنه لا يوجد وسيط موثوق يمكن تكليفه بمهمة التنسيق بينهم. وتستمر الحكومة الأمريكية في إعادة المواطنين الأمريكيين الذين قاتلوا في صفوف تنظيم الدولة. وفي حال أمكنها ذلك، تسهل عودة المقاتلين الأجانب إلى البلدان الذين يحملون جنسيتهم. من جانب آخر، بذلت دول مثل كوسوفو ومقدونيا الشمالية وإيطاليا جهودًا حثيثة لإعادة مقاتليها المجندين في صفوف التنظيم من سوريا.

يعمل التحالف الدولي لمكافحة تنظيم الدولة على مواجهة التحديات التي يشكلها معتقلو هذا التنظيم الإرهابي وعائلاتهم، لكنه مكبل بالاختلافات بين أعضاء التحالف فيما يتعلق بمسألة إعادتهم إلى أوطانهم. في المقابل، لم يسلط التحالف الضوء على هذه المسألة المحددة في بيانه المشترك للمدراء السياسيين، الذي صدر في 25 حزيران/يونيو 2019، ناهيك عن أنه ليس لدى قوات سوريا الديمقراطية القدرة ولا الرغبة في احتجاز هؤلاء المعتقلين إلى أجل غير مسمى.

وتعد الأوضاع الأمنية هشة داخل كل من مخيمات النازحين داخليا والسجون المنبثقة عنها. لقد استغل تنظيم الدولة عدة عمليات هروب من السجون في العراق لتعزيز صعوده إلى السلطة في سنتي 2012 و2013، ومن المرجح أنه يخطط لتنفيذ استراتيجية مماثلة في سوريا. وفي حال استعاد نظام الأسد السيطرة على شمال شرق سوريا والسكان المحتجزين هناك، فيمكنه "تسليح" هؤلاء الأفراد بالطريقة ذاتها التي استخدم بها مقاتلي القاعدة ضد الولايات المتحدة أثناء الحرب في العراق.

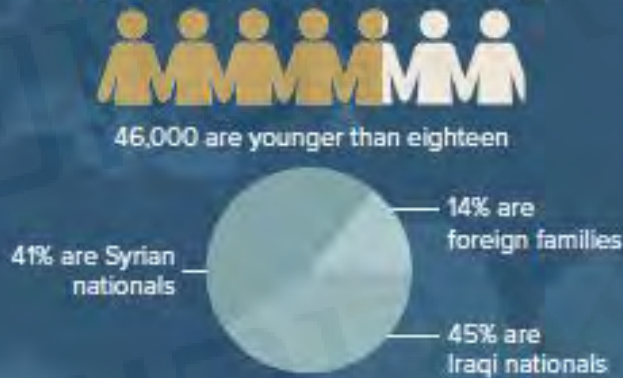
Crisis at al-Hol Camp

OVERCROWDING AT AL-HOL CAMP



DEMOGRAPHICS OF AL-HOL CAMP

Of the 69,000 residents and IDPs at al-Hol:



FOREIGN FAMILIES AT AL-HOL CAMP

At the camp's annex, foreign families include:



Sources: Data from UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Syrian Arab Republic: North East Syria – Al-Hol Camp," August 4, 2019, <https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Al-Hol-Smopolitan-Site-1-MO819.pdf>; and Human Rights Watch, "Syria: Dis: Conditions for ISIS Suspects Families," July 23, 2019, www.hrw.org/news/2019/07/23/syria-dis-conditions-isis-suspects-families. Artwork includes elements by Yvonne Dubielko and Petya Croch/Slovak.

ما تزال القاعدة وغيرها من الجماعات الإرهابية نشطة في سوريا وتشكل تهديدا للولايات المتحدة

منذ اندلاع الحرب السورية، تولى تنظيم القاعدة قيادة الحرب ودعم مجموعة متنوعة من الجماعات التي تتشارك معه الإيديولوجيات نفسها والتزامه بالجهاد العالمي. وأرسل زعيم القاعدة أيمن الظواهري عناصر بارزة في التنظيم إلى سوريا، لكنهم فشلوا في توحيد هذه الجماعات المتباينة. ومن بين أقوى هذه الجماعات، نجد هيئة تحرير الشام وتنظيم حراس الدين وحزب الإسلام التركستاني. وتتمركز قواتهم في مدينة إدلب، التي وصفها كبار المسؤولين الأمريكيين بأنها "أكبر ملاذ آمن لجماعات تنظيم القاعدة منذ هجمات 11 أيلول/سبتمبر".

وفقا للأمم المتحدة، تعتبر هيئة تحرير الشام أكبر مجموعة متطرفة غير تابعة لتنظيم الدولة في سوريا، حيث يقدر عدد أعضائها بحوالي 20 ألف مقاتل. وتمتلك هذه الجماعة سيطرة كبيرة، وإن لم تكن كاملة، على مدينة إدلب، علما وأنها هي التي عملت على تشكيل "حكومة الإنقاذ السورية" التي بسطت سيطرتها على جميع هياكل الدولة.

تشكّل تنظيم حراس الدين خلال شهر شباط/فبراير 2018، بعد أن انشق عن هيئة تحرير الشام. ويمتلك حوالي 700 مقاتل ولديه القدرة والرغبة على شن هجمات خارجية. وتجدر الإشارة إلى أن هناك خلافات خطيرة بين هاتين الجماعتين حول الاستراتيجية المتبعة في سوريا ومنافسة على الصعيد المحلي في بعض الأحيان، لكنهما يواصلان التعاون فيما بينهما رغم كل هذه الاختلافات.

مقارنة بهيئة تحرير الشام، يمتلك تنظيم حراس الدين أعداد كبيرة من المقاتلين الأجانب ويُرَكِّز بشكل أكبر على الهجمات الخارجية أكثر من تركيزه على العمليات داخل سوريا. يوم 30 حزيران/يونيو من سنة 2019، نفذت القيادة المركزية للولايات المتحدة غارة جوية على عناصر القاعدة "المسؤولين عن التخطيط لشن هجمات خارجية" المتواجدين غرب حلب. وقد كان الهجوم الأمريكي هاما لأنه منح روسيا السيطرة على المجال الجوي شمال غرب سوريا.

إيران

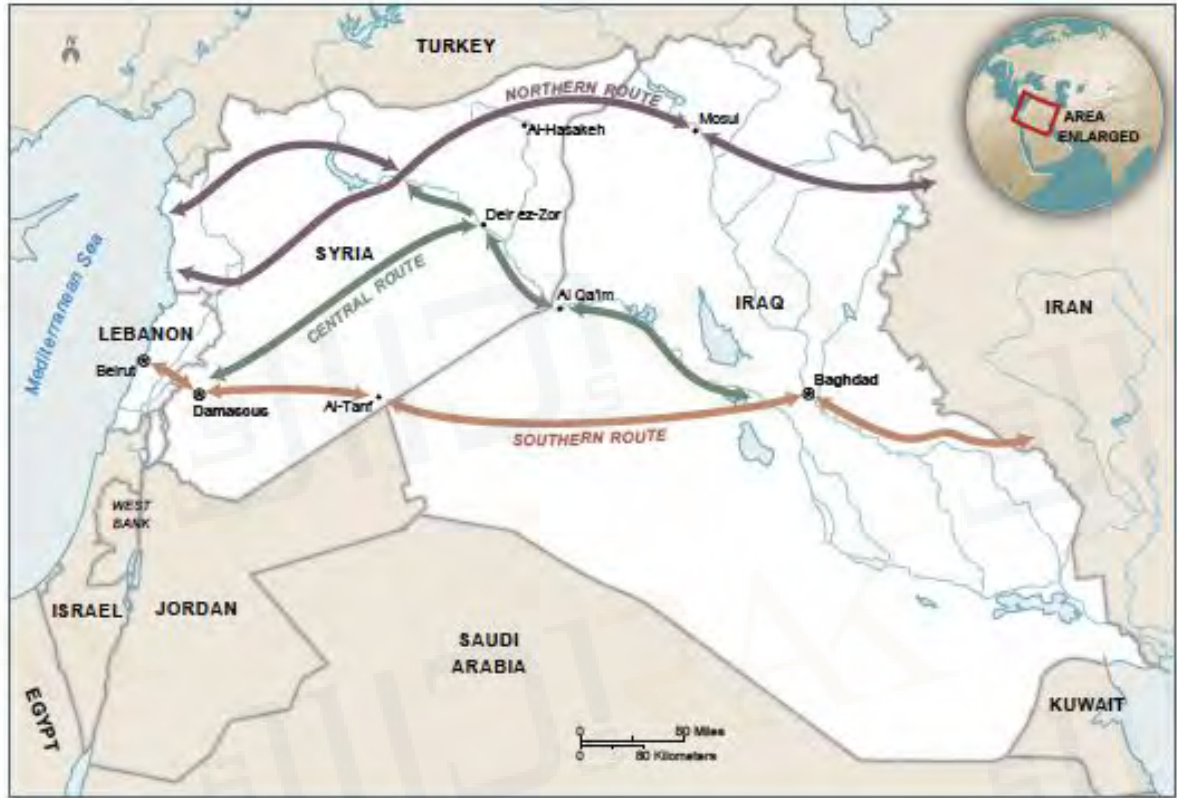
على الرغم من الضربات الجوية الإسرائيلية والعقوبات الأمريكية المسلطة عليها، تواصل إيران ترسيخ مكانتها في سوريا.

تعتبر سوريا الحليف الوحيد لإيران ودولة ذات ثقل كبير فيما يتعلق بالاستراتيجية "الدفاعية" المزعومة التي تنتهجها طهران. وتتبع إيران هناك سياسة ذات مسارين تقوم على انتشار عسكري وتوسع اقتصادي وسياسي بهدف ضمان تواجدها ونفوذها الدائم في سوريا. وبالنسبة لإيران، تعتبر سوريا بمثابة مسرح لاستعراض قوتها ونفوذها في الشرق الأوسط، وجسرا بريا إلى الشرق والبحر المتوسط، وجبهة ثالثة إلى جانب كل من لبنان وغزة، ضد إسرائيل.

تدخلت إيران في الصراع السوري منذ بداية اندلاعه. وخلال سنة 2012، قامت بتعزيز قوات الأسد بأفراد من فيلق القدس التابعة للحرس الثوري الإيراني، وهم مجندون شيعة من أفغانستان وباكستان، فضلا عن أعضاء من الميليشيات الشيعية العراقية ومقاتلين من حزب الله اللبناني. إلى جانب روسيا التي تدخلت في الصراع خلال شهر أيلول/ سبتمبر 2015 لتزويد النظام السوري بالدعم الجوي اللازم، كان لإيران دور أساسي في تقليص نفوذ الجماعات المعارضة المسلحة المناهضة للأسد ومساعدة النظام على البدء في استرداد الأراضي التي تسيطر عليها المعارضة.

يتخذ الترسّخ العسكري الإيراني في سوريا ثلاثة أشكال على الأقل، والتي تتمثل في إدخال أنظمة أسلحة متطورة وإنشاء مراكز قيادة عسكرية، غالبا داخل قواعد النظام المتواجدة وتزويد النظام بالقوات العسكرية. علاوة على ذلك، تُزوّد إيران النظام السوري بمجموعة واسعة من الذخائر، بما في ذلك الصواريخ الباليستية قصيرة المدى والطائرات المسيّرة والصواريخ الموجهة، المضادة للدروع.

بالإضافة إلى أنظمة الأسلحة الخاصة بها المتواجدة في سوريا، والتي ما تزال تحت قيادتها، تواصل إيران أيضا محاولة نقل أسلحة متطورة إلى حزب الله، بما في ذلك الذخائر الموجهة بدقة. ووفق أحد التقديرات، تنتشر القوات الإيرانية على حوالي 40 موقعا في البلاد.



MAP 3: IRAN'S POTENTIAL LAND BRIDGE.

Source: Based on a map in Seth G. Jones, "War by Proxy: Iran's Growing Footprint in the Middle East," Center for Strategic and International Studies, March 11, 2019, <http://www.csis.org/war-by-proxy>. This version of the map drawn by Lucidity Information Design.

خلال سنة 2015، بلغ تواجد القوات الإيرانية ذروته وتراجع منذ ذلك الحين. وتشير التقديرات الأخيرة إلى أن عدد العسكريين الإيرانيين في سوريا يتراوح بين "المئات والآلاف". ويتراوح العدد الإجمالي لمقاتلي حزب الله والميليشيا الشيعية في سوريا بين 10 و20 ألفاً.

قصفت الغارات الجوية الإسرائيلية أهدافاً إيرانية في سوريا، لكنها لم تردع نشاطاتها هناك. واستهدفت إسرائيل أنظمة الأسلحة والبنية التحتية العسكرية إلى حد الآن، لكنها لم تتمكن من ضرب القياديين أو غيرهم من الأفراد. ومع ذلك، يعتقد المسؤولون الإسرائيليون أنه في حال لم يشنوا حملتهم الجوية، كانت إيران ستمتلك نفوذاً أكبر في سوريا.

وتتمثل أهداف إسرائيل في دفع القوات الإيرانية بعيداً عن حدودها ومنع إيران من التدخل في أنظمة الأسلحة السورية التي تهدد إسرائيل. داخل سوريا، استهدفت

إيران أو وكلاؤها إسرائيل في مناسبات عديدة، وذلك باستخدام طائرات مسيرة وصواريخ.

يشعر المسؤولون الأمنيون الإسرائيليون بالقلق حول مواصلة حزب الله ترسيخ تواجهه على الحدود الإسرائيلية السورية بالطريقة نفسها التي يعتمد عليها على الحدود الإسرائيلية اللبنانية. ومن شأن ذلك أن يزيد من خطر تسلل قواته على طول حدودها ويدفع إسرائيل إلى زيادة مواردها الدفاعية التي تركزها لمراقبة هذه المناطق.

تستكمل إيران استراتيجيتها العسكرية بحملة اقتصادية وسياسية واجتماعية تركز على تأمين نفوذها طويل المدى في سوريا، والتي يمكن مقارنتها بالحملة التي قامت بها في العراق، علما وأن الجهود الإيرانية لتطبيق ذلك تختلف في جميع أنحاء البلاد. في الجنوب، وبشكل متزايد في شرق سوريا، تقوم إيران باستمالة القبائل المحلية من خلال تقديم الرواتب أو الوظائف لهم. علاوة على ذلك، تقدم المراكز الدينية الشيعية التي تمولها إيران البرامج الاجتماعية والدينية والاقتصادية في المناطق الفقيرة.

من جهته، يقدم المركز الثقافي الإيراني في منطقة دير الزور منحا دراسية للسوريين للدراسة في إيران ويقوم بتسجيل الطلاب في دورات تعلم اللغة الفارسية. وقد فتحت إيران ما لا يقل عن ثلاث مدارس في ريف دير الزور بالقرب من الحدود العراقية وتوظف داخلها مدرسين إيرانيين. حتى الآن، التحق أكثر من 250 طفلا بهذه المدارس ويحصل كل منهم على راتب صغير للحضور.

أما في دمشق والضواحي المحيطة بها، يقوم كل من حزب الله وإيران بشراء عقارات سكنية وتجارية في محاولة لإنشاء قاعدة مُمثلة لمعقل حزب الله في جنوب بيروت. وبموجب توجيهات النظام السوري، تقدم العديد من الجامعات دورات في اللغة الفارسية. على الرغم من ذلك، تعد قدرة إيران على اختراق المجتمع السوري محدودة. فلا يوجد في سوريا سوى عدد قليل من الشيعة، كما يقال إن الكثير من السوريين يكرهون إيران. حتى أعضاء الطائفة العلوية التي ينتمي إليها الأسد والتي تعد أحد فروع الإسلام الشيعي، لا يروق لهم استعداد النظام لإعطاء أولوية للمصالح الإيرانية على حساب الاهتمامات السورية، على غرار السعي لإطلاق سراح الميليشيات الشيعية أولا في عملية تبادل الأسرى.

ومع ذلك، ستواصل إيران جهودها لنشر وكلائها هناك بهدف ملء الفراغات المتواجدة في قطاع الخدمات والأمن في المناطق التي يسيطر عليها النظام. وتحافظ كل من إيران وروسيا على تحالف مبني على المصلحة في سوريا. ويعتبر التزامهما بالحفاظ على التعاون مع الأسد أقوى من أي خلاف.

قد تنشبت توترات بين الاثنيين بشكل دوري، لكن لا يوجد حتى الآن أي مؤشر يدل على أن اختلافهما على المستوى التكتيكي يمكنه تقويض هدفهما المشترك على المدى القصير المتمثل في بقاء النظام السوري واستمراره. علاوة على ذلك، ساعدت شراكة النظام السوري مع كل من إيران وروسيا على تهربه من أي إدانة من قبل مجلس الأمن الدولي على الأفعال التي إرتكبها في سوريا.

الحرب الأهلية السورية

لم يفز الأسد في الصراع السوري ولم تنته الحرب بل دخلت مرحلة جديدة حسب بعض التقديرات، يسيطر النظام على 60 بالمئة من مساحة البلد، معظمها غرب وجنوب غرب سوريا. ويسعى إلى تعزيز سيطرته على كامل البلاد من خلال وسائل مختلفة. على سبيل المثال، يسهل القانون رقم 10 عمليات الاستيلاء على الممتلكات التابعة للمواطنين السوريين الذين هاجروا البلد. ويشترط القانون على مالكي العقارات تزويد النظام بمستندات إثبات الملكية أو سوف يكونون عرضة لمصادرة ممتلكاتهم، إلا أن سيطرة النظام ضعيفة لا سيما على المناطق جنوب غرب البلد. ولا تحتكر قوات النظام السورية مسألة استخدام القوة، إذ تعتمد على القوة الجوية الروسية والقوات البرية المدعومة من إيران للحفاظ على سيطرتها.

الغطاء القانوني الذي إستخدمه الأسد للاستيلاء على الأراضي

- وضعه النظام السوري في الثاني من نيسان/ أبريل
- يسمح للحكومة باختيار الأراضي التي ترغب "في إعادة إعمارها" في أي مكان في البلاد
- ينبغي على مالكي العقارات تقديم إثبات الملكية في محكمة سورية نظامية (في غضون ثلاثين يوماً)، خلافاً لذلك تعود ملكية هذه الأراضي إلى النظام.
- يسمح للنظام باستعادة كميات هائلة من الممتلكات والأراضي التي تم إخلاؤها خلال فترة الحرب. وتنتشر القوائم التي تتضمن الممتلكات المستعادة في صحيفة محلية وعبر الإنترنت دون علم المالكين.
- قلة من اللاجئين أو المواطنين النازحين داخلها يمتلكون سندات ملكية أو أي دليل آخر على امتلاكهم للأراضي، ولا يوجد إلا عدد أقل مستعد للتعامل مع النظام بسبب الخوف من الانتقام.
- استخدم النظام هذا القانون لمعاقبة خصومه ومكافأة مؤيديه، بما في ذلك إيران وحزب الله، وكلاهما يشتريان مساحات من هذه العقارات التي جرى افتكاكها.
- يساهم القانون رقم 10 في إضفاء تغييرات ديموغرافية كبيرة على سوريا ويعمق ويوسع النفوذ الشيعي عن طريق تأجير هذه الممتلكات للمليشيات الشيعية والمستثمرين الخارجيين.
- جرى تعديله في الحادي عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر 2018 تحت الضغط الروسي لتمديد فترة تقديم المستندات لإثبات الملكية إلى سنة واحدة، والذي يعرف الآن باسم القانون رقم 42.

في الحقيقة، سيتسبب عنف النظام وهجماته الإرهابية والتوترات العرقية الطائفية في تأجيج عدم الاستقرار. وفي الوقت نفسه، تكافح الاقتصادات المحلية للتعافي في المناطق التي يسيطر عليها النظام، حيث يعيش 83 بالمائة من السكان تحت خط الفقر. وستظل بنية الدولة السورية ضعيفة وهشة، الأمر الذي سيؤدي إلى تصدير الإرهاب وهجرة المواطنين.

- غرب سوريا

على مدار سنة 2019، عانى السوريون في دمشق بسبب نقص غاز الطهي ووقود التدفئة والطوابير الطويلة في محطات الوقود والانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي. في المناطق الساحلية، يعتمد النظام على القوات شبه العسكرية من أجل توفير

الأمن. وتعمل هذه الجماعات التي غالبا ما تشبه العصابات الإجرامية بشكل متزايد خارج سيطرة النظام. وقد باتت عمليات الاختطاف من أجل الحصول على فدية وسرقة السيارات أكثر شيوعا على مدار العام الماضي. ومنذ إندلاع الحرب، ازدادت التوترات وانعدام الثقة بين الطائفتين العلوية والسنية.

بين شهري شباط/ فبراير وأيار/ مايو 2018، تمكن النظام، بمساعدة روسية وإيرانية كبيرة، من استعادة الغوطة الشرقية الواقعة بالقرب من دمشق، وشمال محافظة حمص على الطريق المؤدية إلى إدلب. ومن ثم عاقب النظام كلا المنطقتين على تمردهما، مما أدى إلى نزوح أعداد كبيرة من السكان. وعلى وجه الخصوص، كانت الغوطة الشرقية، التي تعد منطقة زراعية غنية، تكافح من أجل التعافي من سنوات الحرب والحصار المفروض من قبل النظام.

لمحة عن الاقتصاد السوري

<ul style="list-style-type: none"> • 388 مليار دولار قيمة الخسائر • 226 مليار دولار خسائر في الناتج المحلي الإجمالي من الفترة الممتدة بين سنة 2011 وسنة 2016 • 1/10: بلوغ الليرة السورية عُشر قيمتها قبل الحرب • انخفاض في احتياطات النقد الأجنبي بقيمة 20 مليار دولار (ويبلغ الآن أقل من مليار دولار) • انخفاض بنسبة 93 بالمئة في إنتاج النفط منذ سنة 2011 • انخفاض قيمة الصادرات بنسبة 92 بالمئة بين 2011 و2015 	<ul style="list-style-type: none"> • 21 مليون نسمة: عدد سكان سوريا قبل الحرب • 18 مليون: عدد سكان سوريا سنة 2019 • 11.7 مليون شخص في حاجة إلى المساعدات الإنسانية • 50 بالمئة نسبة بطالة على الصعيد الوطني • 78 بالمئة بطالة في صفوف الشباب • فقدان 538 ألف وظيفة سنويا من سنة 2011 إلى 2015 • 58 بالمئة نسبة تضخم
--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

- جنوب غرب سوريا

واجه النظام حالة متزايدة من عدم الاستقرار والمشاعر، حيث انتشرت الاضطرابات حول منطقة جنوب غرب سوريا وشهدت الأشهر الأخيرة اغتيالات وهجمات على مستوى نقاط التفتيش ومواجهات متفرقة بين عناصر المعارضة وجنود النظام. علاوة على ذلك، انتهك النظام باستمرار اتفاقيات المصالحة مع المقاتلين المتمردين التي تم التفاوض حولها إثر استعادته السيطرة على المنطقة في تموز/يوليو 2018، وقام كذلك باعتقال المتمردين السابقين الذين

غالباً ما تعرضوا للتعذيب أو القتل، في حين تم تجنيد آخرين للقتال في عمليات النظام في مناطق أخرى. بالإضافة إلى ذلك، سعت إيران وعملائها إلى زيادة نفوذهم في المنطقة.

- إدلب

تعتبر إدلب أحد آخر معاقل الجماعات المناهضة للأسد، كما تشكل تحدياً إنسانياً وتهديداً رئيسياً لجهود مكافحة الإرهاب، حيث قامت الجماعات الإرهابية بتعزيز سيطرتها العسكرية والسياسية على السكان. وازداد عدد سكان إدلب بأكثر من الضعف منذ بداية الحرب، حيث قفز من أقل من 1.5 مليون متساكن عام 2010 إلى أكثر من 3 ملايين اليوم، وترجع هذه الزيادة بشكل كبير إلى تدفق المقاتلين والنازحين من مناطق أخرى في سوريا. يعتمد المدنيون الضعفاء على المساعدات الإنسانية القادمة من تركيا عبر الحدود، أدت الهجمات الداعمة للنظام على إدلب إلى نزوح أكثر من 400 ألف سوري شمالاً باتجاه الحدود التركية منذ نيسان/أبريل إلى أواخر تموز/ يوليو 2019، أصبح ثلثاهم دون مأوى. قد تؤدي زيادة عدوانية النظام إلى تكبيد المدنيين المزيد الخسائر الفادحة، حيث من المحتمل أن يفر عدد كبير منهم إلى الحدود التركية أو المناطق التي تسيطر عليها تركيا في سوريا والتي يتم إغلاقها حالياً.

شنت روسيا ونظام الأسد أوائل عام 2019 هجوماً على إدلب إثر الفشل في إجبار الجماعات المناهضة للنظام على الاستسلام، في هذا السياق تقدم روسيا الدعم الجوي وعناصر التمكين للقوات البرية التابعة للنظام. تستهدف الغارات الجوية المشتركة والقصف المدفعي المستشفيات المدارس والأسواق وغيرها من الأهداف غير القانوني بغية ترويع السكان وإخلاء المناطق. على سبيل المثال، تم قصف 22 مستشفى وأربع سيارات إسعاف في إدلب خلال شهري أيار/مايو وحزيران/يونيو 2019.

لم يحقق الهجوم المؤيد للنظام سوى مكاسب محدودة، نظراً لمقاومة الجماعات المعارضة المدعومة من قبل تركيا والقوات المرتبطة بالقاعدة التي تقوم بحفر شبكات من الأنفاق لتحسين المحافضة ضد عمليات روسيا والأسد. يشير بطء التقدم الذي أحرزته العمليات الموالية للنظام إلى افتقار الأسد

والقوات الروسية إلى القوة القتالية اللازمة للاستيلاء على إدلب دون مساعدة معتبرة من قبل إيران لم تقدمها حتى الآن. في هذا السياق، قد تحاول روسيا والنظام تعويض فشل قواتهما البرية عبر تكتيكات غير نمطية على غرار هجمات الأسلحة الكيميائية وغيرها من عمليات الإصابات الجماعية التي تهدف إلى ترويع وتشتيت المدنيين.

عملية السلام

تعثر التقدم نحو تسوية سياسية للنزاع السوري، في وقت لم يبد الأسد أي استعداد للتوافق مع خصومه.

حتى الآن، لم تحقق أي عملية سياسية تقدمًا ملموسًا في طريق حل النزاع، حيث توقفت عملية جنيف التي تقودها الأمم المتحدة، كما ينص عليه في قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2254. حاليًا، تتمحور وساطة الأمم المتحدة في تشكيل لجنة دستورية يحظى فيها النظام والمعارضة والمجتمع المدني بتمثيل متساو. في المقابل، لا يعتقد النظام السوري بأن التسوية ضرورية ولن يسمح بحدوث إصلاح حقيقي عبر اللجنة الدستورية أو أي وسيلة أخرى. ومن وجهة نظر النظام، يشير مسار المعركة إلى انتصار الأسد في الوقت الذي تبقى فيه الجماعات السياسية السورية المعارضة منقسمة ومعظمها في الخارج مع نفوذ ضعيف لا يسمح بمطالبة النظام بتقديم تنازلات على طاولة المفاوضات.

بدأت محادثات أستانة للسلام في سوريا بقيادة روسيا وتركيا وإيران في يناير 2017 في شكل حوار خارج رعاية الأمم المتحدة، وأدت إلى إنشاء ثلاث "مناطق لوقف التصعيد". من الناحية العملية، سمحت أستانة لروسيا والنظام باستغلال توقف القتال لإعادة السيطرة بوحشية على الغوطة الشرقية في نيسان/أبريل 2018 وشمال حمص أيار/مايو 2018. علاوة على ذلك، انتهكت روسيا والنظام منطقة التصعيد الثالثة جنوب غرب سوريا وقد تم التفاوض على هذه المنطقة بشكل منفصل مع الولايات المتحدة والأردن.

سعت المجموعة الصغيرة الصغيرة التي تقودها الولايات المتحدة، بما فيها ألمانيا وفرنسا ومصر والأردن والسعودية والمملكة المتحدة، لإنعاش عملية جنيف، ولكنها لا تشمل اللاعبين الرئيسيين روسيا أو تركيا وإيران. في هذا السياق،

انخرطت الولايات المتحدة في مسار دبلوماسي منفصل مع روسيا، واقترحت خارطة طريق على أمل اختبار مدى استعداد روسيا لتقديم تنازلات وممارسة نفوذها على نظام الأسد من أجل إحراز تقدم نحو تسوية سياسية مقبولة لدى واشنطن.

في سياق آخر، يأمل بعض المراقبين أن يتم الوفاء بمرحلة جنييف حول انتخابات 2021 وإجرائها تحت رعاية الأمم المتحدة، ما يتيح فرصة للانتقال السياسي إذا كان السوريون المغتربون قادرين على المشاركة. في ظل الظروف الحالية داخل سوريا، ومع استمرار روسيا في حماية الأسد في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، لا يحتمل أن تكون انتخابات 2021 حرة ونزيهة وشفافة. عوضاً عن ذلك، سيحاول الأسد استخدام هذه الانتخابات لدعم ادعاءاته حول الشرعية. وبالمثل، ستنتهز روسيا نتائج هذه الانتخابات للقول بأنه على البلدان إعادة العلاقات الدبلوماسية مع دمشق وإعادة الاستثمار في البلاد.

قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2254: عملية متوقفة

- اعتمد بالإجماع في كانون الأول/ديسمبر سنة 2015.

- يحدد القرار 2254 أربع خطوات من أجل انتقال سياسي ينبع من سوريا ويخضع لقيادتها.

المرحلة الأولى: عملية الانتقال السياسي

- الإجراء المقترح: تبدأ المحادثات في منتصف كانون الثاني/يناير سنة 2016 بين الحكومة والمعارضة كخطوة أولية نحو إرساء انتقال سياسي.

- ما حدث: لم تُجر محادثات مباشرة بين النظام والمعارضة، لكن عقدت الأمم المتحدة ثمان جولات من المحادثات داخل سوريا منذ سنة 2016 - في شكل محادثات عن قرب، عقدت بين حكومة ووفد معارض في غرف منفصلة دون أي نتائج تذكر.

المرحلة الثانية: وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني

- الإجراء المقترح: وقف إطلاق النار على المستوى الوطني يبدأ بمجرد أن تتخذ الأطراف الخطوات الأولية نحو انتقال سياسي.

- ما حدث: بدأ وقف إطلاق النار على مستوى وطني في أواخر شباط/فبراير سنة 2016، لكنه انهار في غضون شهرين.

المرحلة الثالثة: صياغة دستور جديد

- الإجراء المقترح: الشروع في صياغة دستور جديد بداية من حزيران/يونيو 2016

- ماذا حدث: تم اقتراح لجنة دستورية بتمثيل متساوٍ من النظام والمعارضة والمجتمع المدني غير أنه لم يتم الانتهاء من اللجنة بسبب خلافات حول الأسماء المقترحة العضوية.

يواصل المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سوريا العمل من أجل التوصل لاتفاق بشأن عضوية اللجنة.

المرحلة الرابعة: الانتخابات

الإجراء المقترح: إجراء انتخابات حرة ونزيهة بحلول حزيران/يونيو سنة 2017، التي ستشرف عليها الأمم المتحدة لضمان تطبيق أعلى المعايير الدولية للشفافية والمساءلة، يعتبر فيها جميع السوريين بما فيهم المغتربون مؤهلين للمشاركة.

- ما حدث: لم تتم الانتخابات

المصدر: موقع يو إن نيوز، سوريا، تم الوصول إليها في تموز/يوليو سنة 2019،
<https://news.un.org/en/focus/syria>

استهانة السياسة الأمريكية من قدرة روسيا على استخدام سوريا كساحة للنفوذ الإقليمي:

حقق التدخل العسكري الروسي في أيلول/سبتمبر سنة 2015 (القائم زورا على محاربة تنظيم الدولة) هدفه المباشر المتمثل في حماية نظام الأسد، كما أعطى موسكو الفرصة لإظهار فعاليتها كشريك ومسرح لاستعراض أسلحتها وممارسة قدراتها العسكرية، الأمر الذي جعل الحكومات الإقليمية تلاحظ انتعاش دور روسيا في سوريا وفي المنطقة ككل. علاوة على ذلك، تحسنت صورة روسيا الإقليمية بشكل ملحوظ، منذ تدخلها في سوريا، كما لم تدفع من بين شركاء الولايات المتحدة ثمن تحالفها مع إيران لدعمها الأسد.

في هذا السياق، وقّعت موسكو من بين دول أخرى، على صفقات أسلحة مع المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر ومصر والعراق وتركيا. وخلال زيارة الملك سلمان الأولى إلى روسيا عام 2017، اتفق البلدان على خفض إنتاج النفط، مما أدى لزيادة النفوذ الروسي في أسواق الطاقة العالمية. أما في العراق، فتحت روسيا مركزاً لتبادل المعلومات الاستخبارية لتسهيل التعاون مع الجيش العراقي.

اقتضى وجود القوات الروسية في سوريا من الجيش الأمريكي إجراء تعديلات عملية ومنح روسيا فرصة لاختبار قدراتها في الحرب الإلكترونية ضد أهداف أمريكية. ومن خلال عمليات الانتشار العسكري في سوريا، بما فيها قاعدة جوية في حميميم وقاعدة بحرية موسعة في طرطوس على الساحل الغربي، ضمنت روسيا توسعة نطاق حقوقها القاعدية حيث أصبحت موسكو قادرة على نقل الموارد الطاقية إلى شرق البحر الأبيض المتوسط. ونشرت روسيا الكثير من صواريخ أرض-جو إس-400 تريومف بعيدة المدى. وعلى الرغم من أنه لم يسبق إطلاق إس-400 تريومف في المعارك، إلا أن وجودها في سوريا يهدد الهيمنة الجوية الأمريكية ويفرض قيوداً على قواتها.

تعتبر تكلفة إنقاذ روسيا لنظام الأسد وتغييرها لمسار الصراع ضئيلة نسبياً، حيث أظهر الجيش الروسي قدرته على انتهاز الفرص وقابليته للتكيف. واستخدمت روسيا الأثر الطفيف لنشر القوة الجوية وعدد قليل نسبياً من القوات البرية يتراوح بين 4 و6 آلاف، بالإضافة إلى متعاقدين عسكريين من القطاع

الخاص. بالإضافة إلى ذلك، يعتبر عدد القتلى في صفوف الجيش الروسي منخفضاً على الرغم من أنه لم يعلن عنه رسمياً. وتشير معظم التقديرات إلى أن موسكو لم تنفق سوى حوالي أربعة ملايين دولار يومياً في سوريا.

مع ذلك، لم يُترجم الدعم الروسي في سوريا حتى الآن، النجاح الميداني إلى نصر سياسي يؤمن للأسد قبولا دبلوماسياً واسعاً من المجتمع الدولي. ويُذكر أن روسيا تفتقر بدورها إلى القوة الاقتصادية اللازمة لإعادة إعمار سوريا. علاوة على ذلك، فشل الكرملين في إجبار الأسد على تغيير سلوك النظام، على غرار اتخاذ التدابير الضرورية، وتشجيع اللاجئين على العودة الطوعية الآمنة والكريمة. وباستثناء الخطوات المهمة في مجالي مساعدات إعادة الإعمار وعودة اللاجئين، ستُحرم روسيا من الاعتراف الدولي الذي تسعى إليه لتعزيز مكانتها في سوريا.

تركيا

توترت العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا في سوريا بسبب وجهات النظر المتباينة بشأن قوات سوريا الديمقراطية. في الواقع، سيتسبب التوغل التركي في تقويض أهداف الولايات المتحدة في سوريا وخلق أزمة جديدة في العلاقة بين الولايات المتحدة وتركيا.

لقد نشأت العلاقة بين الولايات المتحدة وقوات سوريا الديمقراطية نتيجة لقدرة تركيا المحدودة على دعم الجهود الأولية التي تقودها الولايات المتحدة ضد تنظيم الدولة. وينظر الجيش الأمريكي إلى قوات سوريا الديمقراطية على أنها شريك مهم يملك جميع القدرات، لاسيما وأنها كانت المجموعة الوحيدة التي تمكنت من تنفيذ عملياتها بنجاح كما أنها كانت تستجيب لطلبات تنفيذ العمليات الأمريكية.

وعلى الرغم من نجاحها في تنفيذ عملياتها، تواجه الشراكة بين قوات سوريا الديمقراطية والولايات المتحدة العديد من التحديات. ومن وجهة نظر تركيا، التي تعد الشريك الوثيق وحليف الولايات المتحدة في الناتو، تشكل قوات سوريا الديمقراطية تهديداً أمنياً خطيراً. كما تعتبر تركيا أنه من الصعب التمييز بين وحدات حماية الشعب، وهي العمود الفقري لقوات سوريا الديمقراطية، عن حزب العمال الكردستاني المتمركز في تركيا، الذي صنفته الولايات المتحدة على أنه منظمة إرهابية.

في شهر تموز/ يوليو سنة 2015، توقف إطلاق النار الذي دام سنتين ونصف بين تركيا وحزب العمال الكردستاني، مما أشعل فتيل الصراع المستمر منذ سنة 1984. وخلال الفترة المتراوحة بين شهر تموز/ يوليو سنة 2015 وتموز/ يوليو سنة 2017، قُتل ما حوالي ثلاثة آلاف شخص في تركيا بسبب أعمال العنف التي شنها حزب العمال الكردستاني، بما في ذلك التفجيرات التي وقعت في أنقرة وإسطنبول. وفي الأثناء، تخشى تركيا من أن تدريب وتجهيز الولايات المتحدة لقوات سوريا الديمقراطية في سوريا سيصعد التهديد الذي يشكله حزب العمال الكردستاني على الأمن الداخلي لتركيا.

تُشير توغلات تركيا السابقة في سوريا إلى أن القيام بالمزيد من العمليات العسكرية يمكن أن يؤدي إلى زعزعة الاستقرار وتقويض الأهداف الأمريكية في سوريا. وبعد عملية درع الفرات في شهر آب/ أغسطس سنة 2016، سيطرت تركيا على الأراضي السورية بداية من مدينة أعزاز الموجودة في الغرب وصولاً إلى جرابلس شرقاً. وفي شهر آذار/ مارس سنة 2018، هيمنت تركيا ثانية على مساحة من الأراضي، بالتحديد مدينة عفرين وما جاورها. وعلى الرغم من أن المنطقتين متجاورتان، فقد اتبعت تركيا نهجاً مختلفاً بشكل ملحوظ لكل منهما. وتعد درع الفرات التي معظم سكانها هم من العرب، المنطقة التي قدمت فيها تركيا الدعم لتعزيز الحوكمة بالإضافة إلى توفير العديد من الخدمات.

وفي مدينة عفرين، المنطقة الكردية القديمة، اتهمت المنظمات غير الحكومية تركيا بالتواطؤ في جرائم متعلقة بانتهاك حقوق الإنسان، بما في ذلك الاعتقالات التعسفية والاختفاء القسري ومصادرة الممتلكات التي تدعمها تركيا.

في الحقيقة، أكدت أنقرة مرارا وتكرارا رفضها لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية على شماليّ سوريا. وعلى العموم، تهدد تركيا بالتدخل مرة أخرى في سوريا، وهو الأمر الذي تخشاه الولايات المتحدة لأنه سيتسبب في العديد من المشاكل؛ كانهيار قوات سوريا الديمقراطية أو إلغاء صفقة قوات سوريا الديمقراطية مع نظام الأسد تحت الإكراه، وهي خطوة نفذها نظام الأسد وشركائه في جميع أنحاء الفرات، بالإضافة إلى صرف انتباه قوات سوريا الديمقراطية عن محاربة تنظيم الدولة. كما تسعى الولايات المتحدة إلى إجباط أية عملية عسكرية أخرى تقوم بها

تركيا في سوريا من خلال التفاوض بشأن إنشاء "منطقة آمنة" على طول الحدود التركية السورية.

من المفترض أن تشمل اتفاقية إنشاء منطقة آمنة خاضعة للرقابة من دوريات مشتركة بين الولايات المتحدة وتركيا بالإضافة إلى انسحاب قوات سوريا الديمقراطية من المنطقة المتفق عليها.

أكراد سوريا

بينما كانت قوات سوريا الديمقراطية شريكا فعالا للغاية في الحرب ضد تنظيم الدولة، إلا أنه كان ينبغي عليها الانتقال لضمان الاستقرار في شمالي شرقي سوريا.

طبقت الولايات المتحدة نموذجا لمحاربة تنظيم الدولة بمساعدة قوات سوريا الديمقراطية. وعلى مدار أربعة سنوات ونصف، وبالتحديد منذ شهر من آب/أغسطس سنة 2014 إلى حدود شهر آذار/مارس سنة 2019، تعاونت الولايات المتحدة مع قوات سوريا الديمقراطية لتطهير أكثر من 20 ألف ميل مربع من الأراضي التي يسيطر عليها تنظيم الدولة في سوريا.

يقدر المسؤولون الحكوميون الأمريكيون أن عدد قوات سوريا الديمقراطية يبلغ قرابة 60 ألف شخص ينقسمون على القوات المسلحة الكردية والقوات المسلحة العربية. وبما أن العرب والأكراد داخل قوات سوريا الديمقراطية كانوا يقاتلون عدواً مشتركاً ألا وهو تنظيم الدولة، فقد قلل ذلك إلى حد كبير من خلافاتهم وانقساماتهم العرقية. وفي أعقاب فقدان تنظيم الدولة الإسلامية لسيطرته على الأراضي السورية، عادت الانقسامات مجدداً في المناطق التي يسيطر عليها العرب.

على الرغم من أن المسؤولين الأمريكيين يصفون العلاقة بين الولايات المتحدة وقوات سوريا الديمقراطية بأنها مجرد علاقة مصلحة مؤقتة تقوم على التكتيك، إلا أنه لا توجد سياسة واضحة تفيد بأن العلاقة ستتغير بعد تحرير الأراضي السورية من تنظيم الدولة. ولم تصرح الولايات المتحدة بأنها ستدعم استقلال كردستان أو تطبيق الحكم الذاتي في سوريا.

مع ذلك، استفادت وحدات حماية الشعب من الدعم الاستراتيجي والتكتيكي الذي تلقته من الولايات المتحدة لتطبيق حكم مدني بقيادة جناحها السياسي، حزب الاتحاد الديمقراطي، عبر المناطق المحررة من تنظيم الدولة. ومن جهته، حاول مجلس سوريا الديمقراطية، وهو النظير المدني لقوات سوريا الديمقراطية، بشكل دائم إيجاد تسوية مع نظام الأسد. في المقابل، قوّض إعلان الانسحاب الأمريكي في شهر كانون الأول/ ديسمبر 2018 وتعجيل تنفيذ القرار، الموقف التفاوضي للقوات السورية. لكن بعدما صرحت الولايات المتحدة بأنها تعتزم إبقاء وجود عسكري في سوريا، توقفت المفاوضات.

ومع غياب الدعم الأمريكي والقوات العسكرية على الأراضي السورية، ستشهد قوات سوريا الديمقراطية انقسامات على أسس عرقية وطائفية بينما يبدأ الأسد وروسيا وإيران في تنفيذ عمليات عسكرية لاستعادة المناطق التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية. وفي شأن ذي صلة، صرح قائد قوات سوريا الديمقراطية الجنرال مظلوم أن قوات سوريا الديمقراطية لا تزال مستعدة للتفاوض بشأن إبرام صفقة مع النظام بشرط أن تعترف بسلطة "الإدارة الذاتية" لقوات سوريا الديمقراطية وتحافظ على استقلال قوات سوريا الديمقراطية. في المقابل، من غير المرجح أن يوافق الأسد حتى على منح الاستقلالية المحدودة لقوات سوريا الديمقراطية في ظل الظروف الحالية.

داخل الأراضي السورية وبعد التخلص من تنظيم الدولة، بدأت التوترات في الظهور مجددا الأمر الذي سيحد من قدرة قوات سوريا الديمقراطية على فرض السيطرة. وتؤكد قوات سوريا الديمقراطية التزامها بتطبيق حكم شامل وتمثيلي ولا مركزي. مع ذلك، لم يتم تفويض السلطة بشكل ملموس إلى السكان المحليين في المناطق التي يتركز فيها العرب، بالتحديد في منطقة دير الزور. ويشكو القادة العرب في شرقيّ سوريا من القيادة الكردية في قوات سوريا الديمقراطية، حيث قالوا إنهم لا يرغبون في تقاسم الموارد بشكل عادل.

تشكو المجتمعات العربية من المعاملة القاسية من قبل وحدات قوات سوريا الديمقراطية الكردية، بما في ذلك التجنيد القسري. وفي نيسان/ أبريل سنة 2019، خرج المتظاهرون العرب في دير الزور إلى الشارع وهم يهتفون "لا للاحتلال

الكردي!". كما اشتكوا من قوات سوريا الديمقراطية مشيرين إلى أن المجموعة كانت تستفيد من بقايا النفط المحلية من خلال بيعها لنظام الأسد.

أهم المجموعات الكردية

حزب العمال الكردستاني

• تأسس الحزب سنة 1978. وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة صنّفته كمنظمة إرهابية أجنبية في تشرين الأول/ أكتوبر سنة 1997¹ وبعد إجراء مراجعة، تمت إعادة تصنيف الحزب كمنظمة إرهابية مجددا في شهر آذار/ مارس سنة 2019.

حزب الاتحاد الديمقراطي

• تأسس حزب الاتحاد الديموقراطي، الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني، سنة 2003².

وحدات حماية الشعب

• ظهرت سنة 2012 باعتبارها الذراع العسكري للحزب الاتحاد الديمقراطي³. وبدأت الولايات المتحدة بإرساء التعاون مع وحدات حماية الشعب في أواخر سنة 2014.

قوات سوريا الديمقراطية

• تأسست المجموعة سنة 2015 كشريك محلي للولايات المتحدة في الحرب ضد تنظيم الدولة⁴. وفي الواقع، تتألف قوات سوريا الديمقراطية في معظمها من [وحدات حماية الشعب](#)، لكنها قوة متعددة الأعراق تضم الأكراد والعرب والجماعات العرقية الأخرى⁵ وتتولى العناصر الكردية القيادة والسيطرة على المجموعة.

المجلس الديمقراطي السوري

• تم إنشاء هذا المجلس سنة 2015 باعتباره الجناح السياسي للقوات الديمقراطية السورية التي تدعمها الولايات المتحدة⁶.

يخضع المجلس لسيطرة الأكراد، كما أنه يحرص على تطبيق نظام الحكم في أغلب المناطق الموجودة شماليّ شرقيّ سوريا، بما في ذلك المناطق التي يكون أغلب سكانها من العرب.

المجلس الوطني الكردي

• تأسس المجلس سنة 2011 كمجموعة شاملة لمختلف الأحزاب الكردية السورية وأعضاء منظمات المجتمع المدني المختلفة والشخصيات المستقلة. ومنذ منتصف سنة 2019، بات المجلس الوطني الكردي يتكون من 14 حزبًا.

المصادر:

1. مكتب المتحدث الرسمي "وزارة الخارجية تواصل تصنيف حزب العمال الكردستاني على أنه منظمة إرهابية أجنبية. مذكرة إعلامية، وزارة الخارجية الأمريكية، 1 آذار/ مارس 2019. <https://www.state.gov/state-department-maintains-foreign-terrorist-organization%20-fto/-designation-of-the-kurdistan-workers-party-pkk>

2. "لقاء صحفي مع السفير جيمس جيفري"، نسخة من وزارة الخارجية الأمريكية، 27 يونيو / حزيران 2019. <https://www.state.gov/press-briefing-with%20%20-ambassador-james-jeffrey>. سونر كابتاجي وأندرو تابلر، "لغز الولايات المتحدة وحزب الاتحاد الديمقراطي التركي"، بوليسي واتش 2510، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 23 تشرين الأول/ أكتوبر 2015. <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/the-u.s.-pyd-turkey-puzzle>

3. جون كايفز، "الأكراد السوريون وحزب الاتحاد الديمقراطي"، ملف معلومات أساسية، 6 كانون الأول/ ديسمبر 2012.

http://www.understandingwar.org/sites/default/files/Backgrounder_SyrianKurds.pdf بيتر أس برو، السلطة المدنية في منبج، سوريا: استخدام الشؤون المدنية في تنفيذ أنشطة الاستقرار في البيئات غير المتسامحة، "المراجعة العسكرية (أيار/ مايو - حزيران/ يونيو 2019)، <https://www.armyupress.army.mil/Journals/Military-Review/English-Edition-Archives/May-June-2019/Brau-Syria-print>. وزارة الخارجية الأمريكية، "تقارير حول الدول الراعية للإرهاب 2016 تموز/ يوليو 2017، <https://www.state.gov/reports/country-reports-on-terrorism-2016>

4. جوناثان لاندي وفيل ستيوارت، "أخبر أحد جنرالات جيش الولايات المتحدة وحدات حماية الشعب في سوريا قائلًا: "عليكم تغيير خطتكم"، رويترز، 21 تموز/ يوليو 2017. <https://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-usa-ypg/u-s-general-told-syrias-ypg-you-have-got-to-change-your-brand-idUSKBN1A62SS>، الجنرال ريموند توماس، "قيادة العمليات الخاصة في الولايات المتحدة، حفظ أمن العالم، مقطع فيديو للملاحظات التي أدلى بها منتدى أسبين للأمان تموز/ يوليو 2017، <https://www.youtube.com/watch?v=wCqCnLjSx7M>

5. تقرير عمليات العزم الصلب وغيرها من العمليات الطارئة الأخرى في الخارج"، تقرير المفتش العام الرئيسي إلى الكونغرس الأمريكي، 1 تشرين الأول/ أكتوبر 2018 - 31 كانون الأول/ ديسمبر 2018. https://www.stateoig.gov/system/files/fy2019_lig_oirreport.pdf

6. دائرة أبحاث الكونجرس "النزاع المسلح في سوريا: نظرة عامة وموقف الولايات المتحدة" تقرير دائرة أبحاث الكونجرس أر أل 3347، تم تحديثه يوم 25 آذار/ مارس 2019. <https://fas.org/sgp/crs/mideast/RL33487.pdf>

حماية المدنيين

في الواقع، إن استهداف نظام الأسد للمدنيين والبنية التحتية هي من أبشع جرائم الحرب. لذلك، ينبغي أن يخضع للمساءلة.

لقد استهدف نظام الأسد المدنيين عمدا وبشكل متكرر من خلال استخدام الأسلحة التقليدية والكيميائية، كما اعتمد أيضا بشكل منهجي على الاغتصاب واستخدام أساليب التعذيب، والخطف والاحتجاز غير القانوني كأسلحة حرب. وفي سنة 2016، أفادت لجنة تحقيق مستقلة تابعة للأمم المتحدة أن الممارسات التي قام بها نظام الأسد ترقى إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة.

لم يتم النظام الأسد المدعوم والمتواطئ مع روسيا بقصف المستشفيات والقوافل الإنسانية فحسب، وإنما اعتقل وعذب الطاقم الطبي أيضا. ولا يزال استخدام البراميل المتفجرة (القنابل غير الموجهة المليئة بالشظايا التي تسبب في خسائر فادحة)، من السمات المميزة للحرب الوحشية التي شنها النظام على المدنيين. ومن جهتهم، وصف بعض السجناء السابقين أهوال الحياة داخل سجون الأسد.

فعلى سبيل المثال، لا يُسمح للمحتجزين بالنوم أو التحدث دون إذن، دائما ما الزنانات ما تكون مكتظة، والجثث تترك إلى أن تتعفن، دون نسيان عمليات التعذيب الروتينية التي تسلط على المحتجزين. وعلى الرغم من أن العديد من الدول، بما في ذلك الولايات المتحدة، شددت على أهمية حماية المدنيين في بياناتها العامة ومن خلال الجهود الدبلوماسية مع روسيا والأمم المتحدة، إلا أنها لم تكن على استعداد للقيام بعمليات عسكرية ردا على استهداف نظام الأسد والروس للمدنيين.

في سنة 2017 و2018، ردت الولايات المتحدة عسكرياً على استخدام النظام لغاز السارين التي يؤثر على الجهاز العصبي ويتسبب في الموت. ولم يرق النظام بأية هجمات مزعومة أو مؤكدة منذ الغارات الأمريكية. وعلى الرغم من وجود مزاعم (لم يكن هناك تأكيدات) بأن النظام استخدم أسلحة كيميائية أخرى منذ ذلك الحين. كما واصل نظام الأسد استخدام الأسلحة التقليدية لاستهداف وقتل المدنيين، بما في ذلك الهجمات الحالية التي شنت على إدلب.

على المدى القصير، من غير المرجح أن تتم محاسبة النظام على الجرائم التي ارتكبتها، كما لن يمثل الأسد أمام المحكمة الجنائية الدولية. ولم يتم إحالة ملف سوريا أبداً إلى المحكمة الجنائية الدولية، لذا لا يمكن أن يفتح المدعي العام تحقيقاً حول الأمر. وتجدر الإشارة إلى أن روسيا رفضت إحالات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

في الحقيقة، ساعدت بعض الخيارات الأخرى لتحقيق العدالة مثل الاستعانة بالقضاء العالمي والمحاكمات القضائية في أوروبا في تحقيق سوى نتائج محدودة. وفي شباط/ فبراير سنة 2019، أسفر تحقيق مشترك ألماني وفرنسي عن اعتقال ثلاثة من مسؤولي النظام السابقين، اثنان في ألمانيا وواحد في فرنسا. كما أصدرت السلطات الفرنسية أوامر اعتقال دولية لرئيس المخابرات السابق في نظام الأسد، جميل حسن، ورئيس جهاز الأمن القومي، علي مملوك بتهمة التواطؤ في ارتكاب جرائم حرب.

على الرغم من أنه من غير المحتمل أن تتم مساءلتهم على المدى القريب، إلا أن الجهود المبذولة من أجل توثيق الجرائم المرتكبة مازالت مستمرة على أمل دعم الملاحقات القضائية في نهاية المطاف. وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة مازالت تواصل تقديم التمويل لدعم تطبيق المحاكمات. ومن جهتهم، تؤكد عشرات التقارير الخارجية ووثائق النظام الداخلي وشهادات المنشقين عن النظام الصورة القاتمة لجرائم النظام التي عاشها السجناء السابقون.

وعلى سبيل المثال، في سنة 2014، فرّ ضابط شرطة عسكري سابق في النظام (يحمل اسم مستعار "قيصر") من سوريا جالبا معه آلاف الصور لجثث الأشخاص الذين تعرضوا للتعذيب قبل أن يقتلوا. وتحقق مكتب التحقيقات الفيدرالي فيما بعد من صحة هذه الصور. وفي سنة 2016، تشكلت جمعية الآلية الدولية المحايدة والمستقلة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، متجاوزة بذلك مجلس الأمن. وتتمثل مهمة الجمعية في المساعدة على إجراء التحقيقات وتطبيق المحاكمات المتعلقة بجرائم الحرب المرتكبة في سوريا. ومع ذلك، لا تتمتع الجمعية بسلطات الإنفاذ أو الاعتقال.

التحدي الإنساني

لا شك في أن صدى الظروف الإنسانية القاسية والدمار الواسع النطاق الذي جد بالبلاد، بالإضافة إلى التحديات التي يطرحها المشردون واللاجئون داخل المنطقة وخارجها سيتردد على مدى العقود القادمة. ومن غير المرجح أن يعود معظم اللاجئين طوعًا إلى سوريا على المدى القريب.

أدى الصراع في سوريا إلى حدوث أكبر أزمة نزوح منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. فهناك ستة ملايين سوري مشردين داخليا، كما تم تسجيل أكثر من 5.6 مليون سوري كلاجئين خارج البلاد، بما في ذلك أكثر من مليون شخص في أوروبا. علاوة على ذلك، يحتجز نظام الأسد عشرات الآلاف بشكل غير قانوني. والجدير بالذكر أن السوريين يشكلون أكبر عدد من طالبي اللجوء في العالم.

يوجد في سوريا أكثر من 11 مليون شخص بحاجة إلى تلقي مساعدات إنسانية. وفي سنة 2018، تلقت خطة الاستجابة الإنسانية لسوريا، بقيادة الأمم المتحدة والعديد من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة الأخرى لمعالجة النزاع السوري تم تلبية الاحتياجات الإنسانية داخل سوريا وخارجها، فقط

ثلاثي التمويل المطلوب. وحتى شهر آيار/ مايو سنة 2019، تلقت خطة الاستجابة الإنسانية لسوريا فقط 16 بالمئة من المبلغ المطلوب البالغ قدره 3.3 مليار دولار. في وقت سابق من هذه السنة، برزت مخاوف كثيرة من أن الأمم المتحدة تنوي نقل مكتب منسق الأمم المتحدة الإقليمي للشؤون الإنسانية في عمان إلى سوريا وتعزيز عملياتها الإنسانية في دمشق. وبحسب رأي بعض المنظمات الإنسانية، يبدو أن الأمم المتحدة ترغب في العمل بشكل رئيسي في دمشق، وذلك كتنازلات لكل من النظام وروسيا، التي مارست ضغوطا حتى تشمل المساعدة الإنسانية دمشق فقط.

لطالما استخدم النظام باستمرار المساعدات الإنسانية والمساعدات كوسيلة لمعاقبة المعارضين ومكافأة المواليين. وعموما، فرض النظام بشكل دائم قيودًا على وصول المنظمات الإنسانية إلى المجتمعات التي تعدّ بحاجة للإعانات. وكان نظام الأسد كذلك يحرص على وصول المساعدات الإنسانية إلى دمشق، وذلك لصالح جهاز الدولة المتعسف.

من المقرر أن يتم النظر مجددا في قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2449 (انظر الملحق 5)، الذي يجيز إيصال المساعدات عبر الحدود إلى إدلب وأجزاء أخرى من سوريا، في شهر كانون الأول/ ديسمبر سنة 2019. وفي سنة 2018، امتنعت روسيا عن التصويت للمرة الأولى منذ أربع سنوات على قرار تمديد الإذن، حيث أشارت إلى أن هذا الأمر "بعيد عن الواقع"، الأمر الذي أثار مخاوف العاملين في المجال الإنساني وغيرهم من ألا يتم تمديد الإذن.

في حال لم يتم تجديد قرار تقديم المساعدات عبر الحدود لسنة 2020، فسيجد المستجيبون الإنسانيون العاملون في إدلب أنفسهم في وضع أكثر خطورة عن السابق، ومن المرجح أيضا أن يتقلص حجم إجمالي المساعدات الإنسانية إلى المناطق الأكثر احتياجًا للإعانات في سوريا. وعاد أقل من 200 ألف لاجئ سوري إلى سوريا، حيث قام النظام بتجنيدهم اعتقالهم وتعذيبهم وقتل البعض منهم. وجد

بعض العائدين ممتلكاتهم ومنازلهم إما مدمرة بالكامل أو تم الاستيلاء عليها، وقد صرح آخرون أنه وقع إجبارهم على الإبلاغ عن بعض أفراد أسرتهم.

لا يبدو أن هناك اهتمامًا دوليًا ثابتًا بالأشخاص المفقودين والمحتجزين أو حتى بالإصلاح الزراعي سواء تحت إشراف الأمم المتحدة أو أية جهة أخرى. وستكون عمليات معالجة هذه القضايا حاسمة للغاية لاسيما المتعلقة بقرار عودة اللاجئين إلى سوريا. وفي ظل الظروف الأمنية والإنسانية السيئة في المناطق التي يسيطر عليها النظام في سوريا، لا يبدو أن معظم اللاجئين والمشردين داخليا على استعداد للعودة إلى منازلهم.

في الحقيقة، يعدّ الوضع في المخيمات على غرار مخيم الركبان، الذي يقع على الحدود السورية الأردنية والمنفصل عن كلا البلدين، مزمري للغاية. وعلى الرغم من تراجع عدد سكان منطقة الركبان إلى حوالي خمسة وعشرين ألفًا شخصًا بعد أن كان العدد يتراوح بين سبعين وثمانين ألفًا سنة 2016، إلا أن المشاكل والمخاطر لا تزال قائمة. وتعدّ أغلب الخدمات، بداخل المخيم، بما في ذلك الرعاية الصحية الأساسية غير متوفرة. كما أن الحصول على مياه نظيفة صالحة للشرب محدود، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية بشكل كبير.

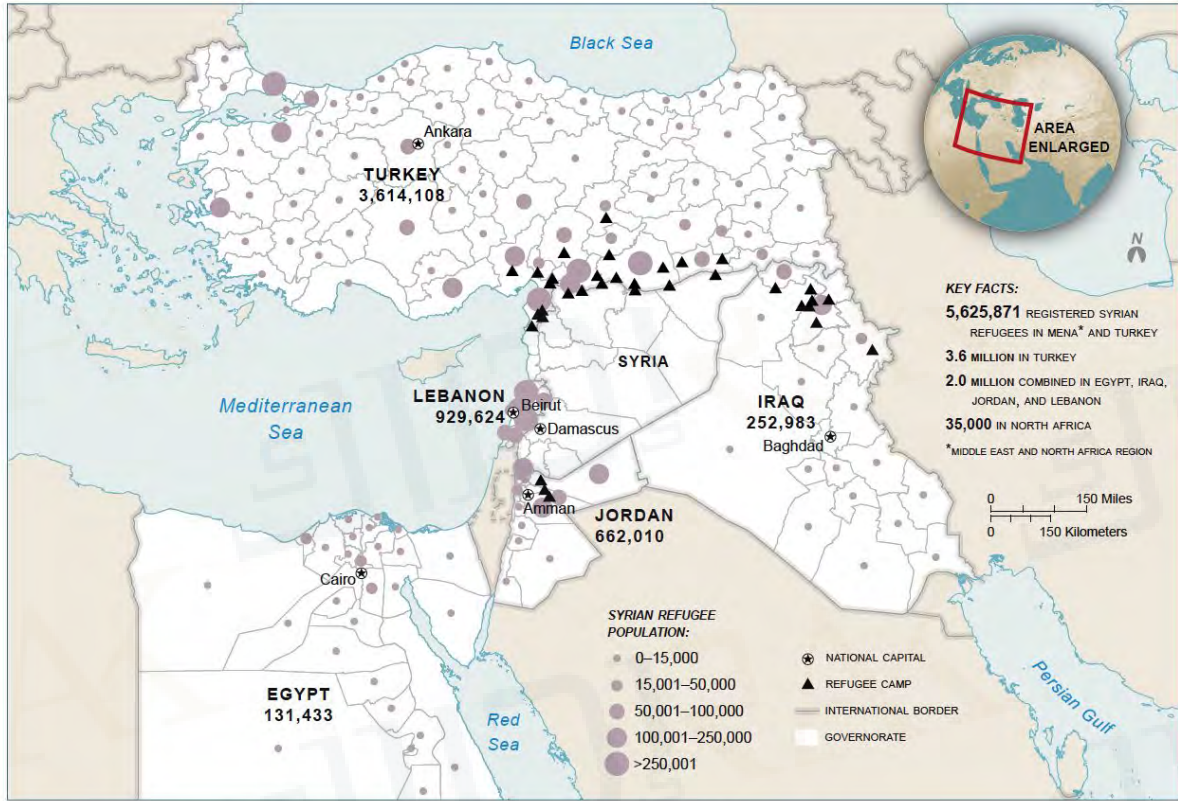
تعيش النساء والفتيات في حالة خوف من التعرض للاعتداء الجنسي. ويمكن الوصول إلى سكان منطقة الركبان من دمشق وذلك في حال سمح لك نظام الأسد وروسيا بالعبور، وهو ما حدث خلال عمليتين سابقتين لتسليم المساعدات من الأمم المتحدة إلى الركبان، آخرها كانت في شباط/ فبراير سنة 2019. أما نظام بشار الأسد، فقد رفض الطلبين السابقين للأمم المتحدة لتوصيل المساعدات. وحتى أواخر شهر تموز/ يوليو سنة 2019، لم يتم بعد قبول طلب الأمم المتحدة الحالي.

في الواقع، فرضت استضافة ملايين اللاجئين ضغطًا سياسيًا واقتصاديًا كبيرًا على جيران سوريا؛ لبنان وتركيا والأردن والعراق. وتستضيف تركيا أكبر عدد من اللاجئين

السوريين (3.6 مليون)، بينما يستضيف لبنان أكبر عدد لاجئين من حيث نسبة السكان في العالم.

لا تملك أية دولة في هذه المنطقة خطة طويلة الأجل للتعامل مع اللاجئين السوريين. وعموما، أدى التدفق إلى حدوث رد فعل عنيف كبير ضد اللاجئين لاسيما في لبنان. كما تصاعد خطاب الكراهية في جميع أنحاء لبنان، حيث تم إحراق خيام اللاجئين، كما كانت هناك عدة حالات لإجبارهم قسرا على العودة إلى بلادهم. من جانبهم، واجه اللاجئون السوريون في تركيا مضايقات، حيث تفيد التقارير بأن الحكومة التركية بدأت عمليات الإعادة القسرية إلى سوريا منذ تموز/ يوليو سنة 2019.

تعتمد قدرة الأردن فيما يتعلق بإيواء اللاجئين السوريين على توفير دعم خارجي إضافي كبير. على الرغم من أن هذا الدعم كان محدودا. وعلى سبيل المثال، تم تمويل خطة الاستجابة الأردنية بنسبة 62 بالمئة من ميزانيتها سنة 2016، وبنسبة 65 بالمئة سنة 2017، وبنسبة 34 بالمئة فقط سنة 2018.



MAP 4: SYRIAN REFUGEES IN NEIGHBORING STATES, JULY 2019.

Source: Based on "Syria Situation Map in the Middle East and North Africa (MENA) Region and Turkey (as of 04 July 2019)," originally published in Amman, Jordan, by the UNHCR MENA Director's Office. This version of the map drawn by Lucidity Information Design.

مناطق النفوذ الأمريكي

على الرغم من هذه التحديات، تحافظ الولايات المتحدة على نفوذها لضمان الحصول على النتائج التي تحمي مصالحها الأساسية للأمن القومي في سوريا. وفي شمالي شرقي سوريا، تتكفل الولايات المتحدة، من خلال سيطرتها على المجال الجوي والشراكة مع قوات سوريا الديمقراطية، بحماية جزء كبير من سوريا وسكانها من العمليات التي ينفذها النظام وروسيا وإيران.

تكتسي المنطقة أهمية بالغة، نظرًا لموقعها الاستراتيجي وإنتاجها الزراعي ووفرة مواردها الطبيعية على غرار احتياطي المياه والنفط. ولا يخضع ثلثا كمية (66 بالمئة) الهيدروكربونات في سوريا لسيطرة النظام علما وأن الجزء الأكبر من هذه الكمية يتواجد في شمالي شرقي سوريا. وتمثل هذه المنطقة حوالي ثلث

مساحة شرق نهر الفرات كما تعد النقطة الأكثر نفعا بالنسبة للولايات المتحدة في سوريا.

من جهتها، فرضت الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات واسعة على نظام الأسد وأنصاره. ويتمثل الهدف المعلن من العقوبات الأمريكية على الأسد وشبكة البلدان الداعمة له في "حرمان النظام من الموارد التي يحتاجها لمواصلة العنف ضد المدنيين والضغط عليه للانتقال الديمقراطي وتحقيق إرادة الشعب السوري".

على الرغم من أن هذه الأهداف لم تتحقق بعد، إلا أن العقوبات التي تسلفها الولايات المتحدة على سوريا كانت ناجحة فيما يتعلق بمنع النظام من الانتفاع اقتصاديا وصعبت على أفراد عائلة الأسد ونخبة النظام السفر إلى الخارج. وتجدر الإشارة إلى أن العقوبات الأمريكية كانت مسلطة على سوريا قبل النزاع الحالي، إلا أنها توسعت بشكل كبير منذ سنة 2011.

وتعتبر العقوبات المفروضة على سوريا بمثابة "حظر تام" على جميع المستويات، باستثناء المساعدات الإنسانية. وعقب الأوامر التنفيذية التي قدمها الكونغرس، أنشأت الولايات المتحدة هيكل عقوبات متعدد الطبقات يستهدف الأفراد والشركات والمؤسسات المرتبطة بالنظام والشبكات المالية الخارجية التي تساعده فضلا عن المواطنين والشركات والمؤسسات التابعة لبلدان العالم الثالث التي تقدم الدعم المادي للنظام.

بالإضافة إلى ذلك، فرضت الولايات المتحدة عقوبات على العديد من البنوك الروسية والشركة الروسية المختصة في تصدير الأسلحة روسوبورونكسبورت، فضلا عن عدد من الأفراد بسبب تقديمهم للدعم المادي والخدمات لنظام الأسد. وإلى جانب المؤسسات المالية الأوروبية والدولية، تقود الولايات المتحدة الجهود المبذولة لمنع المساعدات لإعادة إعمار سوريا إلى حين تغيير النظام سلوكه بشكل جذري.

كما أشارت الولايات المتحدة إلى عزمها استخدام نفوذها الدبلوماسي لثني الدول الأخرى عن تقديم مساعدات لعملية إعادة الإعمار. وتقدر الأضرار الاقتصادية الناجمة عن الحرب في سوريا بحوالي 400 مليار دولار، منها 120 مليار دولار أضرار مادية و268 مليار دولار تتعلق بخسارة الإنتاج.

تكتسي الولايات المتحدة أهمية محورية من أجل الحفاظ على العزلة الدبلوماسية الحالية التي يعاني منها نظام الأسد. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة وحلفائها كافحت للتوصل معا إلى استراتيجية لمعالجة الصراع في سوريا، إلا أن دولا رئيسية في أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا تملك موقفا موحدا نسبياً بشأن معارضتها لأعمال نظام الأسد وداعميه، كما أنها تدعم بشكل كبير الجهود الأمريكية.

على النقيض من ذلك، لم يتلقَّ نظام الأسد دعماً سوى من عدد قليل من الدول، على غرار روسيا وإيران. ومع ذلك، تبذل بعض الدول جهوداً مستمرة لإعادة العلاقات مع نظام الأسد لمحاولة تعديل سلوكه، أو في حالة شركاء الولايات المتحدة العرب، لمواجهة النفوذ الإيراني، ويعود ذلك جزئياً إلى الرواية السائدة بأن الأسد "فاز" في الحرب.

على سبيل المثال، في شهر كانون الأول/ ديسمبر سنة 2018، أعادت الإمارات العربية المتحدة فتح سفارتها في دمشق، واستأنفت البحرين عملياتها في سفارتها في دمشق. وفي ظلّ غياب وجود ضغوط أمريكية منسقة، من المحتمل أن تتحرك دول أخرى لإعادة علاقاتها مع دمشق. ومع ذلك، لا يوجد دليل على أن الأسد مستعد لتعديل سلوكه مقابل تطبيع العلاقات، أو لقطع علاقاته مع إيران، التي تربطه وعائلته علاقات وثيقة معها امتدت لعقود طويلة، والتي أثبتت أنها حليف قوي للنظام، وليس للشعب السوري.

التوصيات

تعتقد مجموعة دراسة سوريا أن السياسة الأمريكية السليمة تجاه سوريا تتطلب التزاما سياسيا مستداما من قبل كبار قادة الحكومة الأمريكية، بالإضافة إلى استراتيجية تتماشى مع الوسائل والغايات. وتعدّ المشكلة الأولى حتى الآن الأسهل من حيث المعالجة، حيث يتعين على مسؤولي الأمن الوطني أن يسلموا رسالة واضحة لدعم السياسة الأمريكية في سوريا وأن يستغلوا جميع الفرص لتعزيز هذه السياسة.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي على الكونغرس منح الأولوية للتحدي السوري من خلال ضمان رقابة صارمة على السياسة الأمريكية في سوريا، وعقد جلسات استماع حول هذا الموضوع، إلى جانب استخدام السفر والفرص التشريعية للإشارة إلى أن الممثلين الأمريكيين المنتخبين يعتقدون أن الصراع السوري سيؤثر على مصالح الأمن القومي الأمريكي. في الواقع، أدت العديد من الأمور إلى تقويض النفوذ الأمريكي في سوريا. ومن جهته، تراجع نفوذ الولايات المتحدة سواء على صعيد القوات العسكرية والمساعدات الأجنبية أو المشاركة الدبلوماسية. لذلك، لا يعد التنازل عن تلك النفوذ لصالح الأعداء وإعطاء حلفائنا وشركائنا قدرا ضئيلا من الخيارات إلا للتكيف بناء على ذلك.

أما المشكلة الأخيرة، المتمثلة في عدم التطابق بين الغايات والوسائل، فتُعتبر أكثر صعوبة من حيث المعالجة. ومن غير المرجح أن ترفع الولايات المتحدة بدرجة كبيرة الأولوية التي توليها لسوريا. وفي هذا الصدد، تقرّ مجموعة دراسة سوريا بوجود رغبة داخلية للترفيغ من الموارد الأمريكية بشكل كبير، سواء كانت استثمارات عسكرية أو مساعدات اقتصادية. وسيكون من المهم أكثر تحقيق غايات استراتيجية، سواء كان ذلك من خلال ضمان الهزيمة الدائمة لتنظيم الدولة أو حماية المدنيين أو حشد الجهات المعنية من أجل التفاوض على إنهاء الحرب.

لا ينبغي على الولايات المتحدة أن تقف مكتوفة الأيدي أو أن تتراجع عن موقفها. وتجدر الإشارة إلى أن روسيا تسعى في الوقت الراهن إلى ترجمة نجاحاتها في ميدان المعركة لصالح نظام الأسد إلى انتصار سياسي وإعادة تأكيد نفسها كقوة عظمى على الساحة الدولية. من جهة أخرى، تعمل إيران على ترسيخ نفوذها في الهيكل الأمني لنظام الأسد عن طريق دمج نفوذها السياسي والاقتصادي والثقافي في المجتمع السوري، وتدعيم قاعدة دائمة لإبراز السلطة في البحر المتوسط وتهديد إسرائيل.

من جانبه، يحتفظ تنظيم الدولة والقاعدة وفروعه وغيره من المنظمات المتطرفة العنيفة بقدراتهم العسكرية بالإضافة إلى التخطيط لهجمات خارجية. وفي الحقيقة، لا يعتبر هذا الصراع جامداً، وإنما هو عبارة عن صراع ديناميكي ومتطور لا يزال يعرض حياة الشعب السوري للخطر، ويزعزع استقرار جيران سوريا ويهدد المصالح الأمريكية في المنطقة وخارجها.

فشلت روسيا في تغيير سلوك نظام الأسد بشكل واضح، فضلا عن تحسين الأوضاع داخل البلاد، ما من شأنه أن يُبقي سوريا مصدرا رئيسيا لعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، خاصة وأن تنظيم الدولة والقاعدة والكيانات اللاحقة سيجد أرضا خصبة لأنشطتهم. فضلا عن ذلك، سيتعمق النفوذ الإيراني، وستتوسع الأزمة الإنسانية حيث ستبحث موجات جديدة من اللاجئين عن الأمان في الخارج.

سيتسبب إخراج القوات العسكرية الأمريكية من سوريا في تفاقم هذا الوضع. وعلى امتداد الجلسات الإعلامية والمقابلات التي أجرتها مجموعة دراسة سوريا، لم يجادل أي شخص بأن سحب القوات الأمريكية من شأنه أن يضعف قدرة تنظيم الدولة على إعادة تجميع صفوفهم أو قدرة إيران على ترسيخ ذاتها. وعلى الرغم من أن المهمة العسكرية الأمريكية في سوريا غالباً ما تصنّف مع مهمتي العراق وأفغانستان ضمن فئة "الحرب المستمرة إلى الأبد"، إلا أن قضية سوريا تمثل حالة مختلفة وأقل تكلفة بكثير.

من جانبها، تمكّنت مجموعة عسكرية أمريكية صغيرة تدعمها القوات الجوية الأمريكية وغيرها من القوات المتطورة من جهة وتحالف عالمي يضمّ حلفاء وشركاء ذوي أفكار متشابهة من جهة أخرى، من استقطاب شريك يفوق حجمها بعدة مرات من أجل استرجاع الأراضي من الجماعة الإرهابية. كذلك، لا ينبغي أن تتخلى القوات الأمريكية وشركاؤها عن مكاسبها في سوريا بسبب انسحابها المبكر.

في شأن ذي صلة، يمكن تحقيق الأمن الأمريكي في حال أصبح الشعب السوري ينظر إلى الحكومة على أنها منظومة شرعية ولديها الإرادة والقدرة على إنهاء اعتماد سوريا على القوات الأجنبية ومنع الجماعات الإرهابية من التوسّع على الأراضي السورية. وبحسب تقديرات هذه المجموعة، يتطلب تحقيق مثل هذه الأهداف النهائية توفير الظروف المناسبة حتى يتحرّر المواطنون السوريون من خوفهم من الوحشيّة التي يخلفها نظام الأسد وروسيا وإيران وتنظيم الدولة.

علاوة على ذلك، يجب تنظيم هذا الوضع في إطار ميثاق سياسي واجتماعي حديث يستند إلى الحوكمة المحلية المخولة والتقسيم العادل للموارد، لكننا متشككون من إمكانية تحقّق هذه الأهداف النهائية في المستقبل القريب. لذلك، توصي مجموعة دراسة سوريا باستراتيجية تمكن من اعتماد تسوية سياسة متفاوض عليها في سوريا وتسمح أيضا للولايات المتحدة بالدفاع عن مصالحها في حال عدم التوصل إلى حل سياسي.

ولتحقيق هذه الغاية، توصي المجموعة الولايات المتحدة، التي تعمل بتنسيق وثيق مع بعض الحلفاء والشركاء، بمواصلة مهمتها العسكرية من أجل مواصلة الضغط على تنظيم الدولة وغيرها من الجماعات الإرهابية مع تعزيز الضغط على نظام الأسد ومؤيديه إلى أن تصبح الظروف ملائمة لظهور تسوية سياسية تنهي الصراع السوري. وستتطلب هذه الاستراتيجية دعم الحوكمة المحلية في المناطق التي تحظى فيها الولايات المتحدة وحلفائها وشركائها بسيطرة إقليمية وعلاقات

موثوقة تستطيع تحسين الظروف على المدى القصير والمتوسط وتحقيق الاستقرار للمدنيين السوريين.

في حال توصلت جميع أطراف الصراع إلى تسوية سياسية، سيكون من الممكن إعادة ربط هذه المناطق ذات الحوكمة المحلية بمركز سوريا. في المقابل، من غير المرجح أن يوافق الأسد على التغييرات التي قد تطرأ على نموذج الحكم الخاص به. لذلك، تساعد هذه الاستراتيجية على كسب الوقت بينما يتزايد الضغط المسلط على نظامه، بهدف إضافة تغييرات على الحوكمة على المدى الطويل. وسيتطلب تحقيق هذه الأهداف وجود قيادة أمريكية مستدامة مع الالتزام بها، ولكن نظرا إلى المخاطر التي تهدد المصالح الأمريكية، يفيد تقييم مجموعة دراسة سوريا بأن هذا الوضع يعدّ استثمارا جديرا بالاهتمام.

ترتكز هذه الاستراتيجية على الاستنتاج المبين في القسم السابق من هذا التقرير، إذ تفيد بأن مصالح الولايات المتحدة على المحك في سوريا وبأنها تمتلك وسائل ضغط مفيدة للدفاع عن هذه المصالح، لا سيما إذا كان هذا الضغط بالتعاون مع بعض الحلفاء والشركاء. فضلا عن ذلك، يهدف هذا النهج إلى تقويض الفوز الجيوسياسي لروسيا.

تعزيز المكاسب في شماليّ شرقيّ سوريا بعد الهزيمة الإقليمية لتنظيم الدولة وتقديم رؤية بديلة للحكومة وتخصيص الموارد والأمن في سوريا.

في هذا الشأن، يجدر بالولايات المتحدة وقف انسحابها العسكري من شماليّ شرقيّ سوريا وتحديث مجموعة القوات الأمريكية لمعالجة النطاق الحالي للتهديدات التي تستهدف الأمن والاستقرار. وفي الواقع، لم يهزم تنظيم الدولة بشكل حاسم في سوريا، وتحول في المقابل إلى حالة عصيان. ومع ذلك، لم يتم تحديث استراتيجية الولايات المتحدة المضادة لتنظيم الدولة في سوريا للتصدي للطبيعة المتغيرة للتهديد الذي يشكّله هذا التنظيم.

من أجل ضمان الهزيمة الدائمة لتنظيم الدولة، يجب على الولايات المتحدة أن تستبدلها بحملة مدنية عسكرية مستهدفة تدمج بين خطوط العمليات السياسية والإعلامية والعسكرية والاقتصادية.

ويجب أن تركز هذه الحملة على الآتي:

• منح الأولوية لأنشطة الاستقرار والعمل مع قوات سوريا الديمقراطية لضمان الحوكمة الشاملة، بما في ذلك تمكين المجتمعات العربيّة بشكل عادل من استغلال الموارد فضلاً عن منحهم فرص المشاركة بمصداقية في الحوكمة المحلية.

• تنظيم عمليات مكافحة العصيان والإرهاب لتعطيل نشاط أفراد تنظيم الدولة وتنظيم القاعدة، من خلال التدريب وتقديم المشورة ومساعدة الشركاء المحليين.

• دعم عمليات المعلومات وتخريب المعلومات المضللة من أجل تعزيز حكم سوري مبني على المصداقية والمحلية وتسليط الضوء على الطبيعة المتعسّفة والفاسدة للأسد وروسيا وإيران وتنظيم الدولة وتنظيم القاعدة والمنظمات المتطرفة العنيفة.

• تمكين الشركاء المحليين من توفير الأمان والعلاج لمعتقلي تنظيم الدولة، وتوفير الخدمات للنساء والأطفال غير المقاتلين، وفقاً للمعايير القانونية والإنسانية الدولية.

• العمل كطرف أساسي لتسيير مساهمات الحلفاء والشركاء التي تهدف لتحقيق الاستقرار (على سبيل المثال، في مجال القيادة والسيطرة والدعم الجوي المباشر وتغطية المجال الجوي والخدمات اللوجستية وخدمات النقل الجوي والبحري والمخابرات والمراقبة والاستطلاع).

علاوة على ذلك، يجب أن تتضمن الاستراتيجية الأمريكية مخططات الطوارئ التي تتعامل مع سيناريوهات التصعيد مثل:

• ظهور تنظيم الدولة من جديد و/أو تدهور كبير في الوضع الأمني في شماليّ شرقيّ سوريا.

• تزايد الضغط على القوات الأمريكية في التنف.

• اشتباك القوات الأمريكية مع وكلاء مدعومين من إيران أو قوات مرتزقة مدعومة من روسيا.

• عمليات توغل تركي في شماليّ شرقيّ سوريا.

• خرق النظام أو الوكلاء المدعومين من إيران أو القوات المرتزقة المدعومة من روسيا خط وقف النزاع التابع للفرات.

يجب إعادة فريق الاستجابة للمساعدة الانتقالية السوريّة إلى سوريا، كما يجب تجديد المساعدات التي تقدّمها الولايات المتحدة لتحقيق الاستقرار. وسيكشف إنفاق الولايات المتحدة للأموال لتحقيق أنشطة محدودة لتثبيت الاستقرار، عن مدى التزامها، كما سيّتح للمسؤولين الأمريكيين فرصة التخطيط والبرمجة الفعالين بناء على الأموال المتوفّرة. وفي إطار استعادة المساعدة لتحقيق الاستقرار:

• يجب أن تظهر قيادة وزارة الخارجية ومكتب الأمن الدبلوماسي المرونة واستعدادها لتحمل مسؤوليّة بعض المخاطر من أجل تمكين المدنيين الأمريكيين من العمل على نحو فعال في شماليّ شرقيّ سوريا.

• يجدر بالمستشارين السياسيين الأمريكيين مرافقة القوات الأمريكية خلال جميع الاشتباكات المدنية.

- ينبغي مطالبة الشركاء بزيادة المساهمات ليس فقط لصالح القوة العسكرية، وإنما أيضًا لدعم المجهودات المبذولة لتحقيق الاستقرار المدني.
- يجب أن تكون الأموال غير المنفقة المخصصة لسوريا في إطار صندوق الإغاثة والإنعاش ملزمة بإظهار مدى التزام الولايات المتحدة في محاولة لتعزيز تقاسم العبء لتحقيق الاستقرار في شماليّ شرقيّ سوريا.
- يجب أن تُشرك الجهات الفاعلة المدنية والعسكرية الأمريكية زعماء القبائل الرئيسيين في وادي الفرات الأوسط من خلال إشراكهم بشكل مباشر في المجهودات المبذولة من أجل الأمن والاستقرار المحلي.
- يتعيّن على الولايات المتحدة أن تستفيد من النفوذ الضخم الذي تتمتع به مع قوات سوريا الديمقراطية لتشجيع نظام حكم أكثر شمولاً في شماليّ شرقيّ سوريا، خاصة بالنظر إلى النجاح الذي حققته حتى الآن في بلورة النهج العسكري لقوات سوريا الديمقراطية. وعموماً، سيتطلب هذا الأمر تشاركاً أكثر حزماً مع قوات سوريا الديمقراطية في هذه القضايا من قبل كل من القيادة العسكرية الأمريكية والقيادة العسكرية الأمريكية. وعلى وجه التحديد، يتوجّب على المسؤولين الأمريكيين أن يطالبوا قوات سوريا الديمقراطية بأن:
- قطع علاقاتها مع قيادة حزب العمال الكردستاني وعزل أي شخصيات تنتمي لهذا الحزب من المناصب العليا في سوريا.
- السماح للجهات الفاعلة في المجتمع المدني والصحفيين بالعمل في كنف الحرية.
- الحرص على أن تمثل هياكل الحكم المحلي التركيبة الديمغرافية والتنوع السياسي لسكانها.
- تقويض أية مجهودات تسعى لتعزيز أيديولوجية حزب العمال الكردستاني بين سكان شماليّ شرقيّ سوريا.

• مشاركة الموارد بإنصاف مع السكان العرب المحليين.

• تمكين السكان المدنيين من التنقل بحرية، وخاصة من وإلى مخيمات النازحين التي أفاد البعض بأنها خاضعة لسلسلة من القيود. ويمثل هذا الوضع فرصة أمام قوات سوريا الديمقراطية لشرح قدرتها على أن تكون مسؤولة عن توفير الأمن وتمكين المساعدات الإنسانية الدولية ومجهودات تحقيق الاستقرار من بلوغ منطقة شمالي شرقي سوريا.

• إيلاء الولايات المتحدة والحكومات المشاركة في التحالف العالمي اهتماما أكبر بهزيمة تنظيم الدولة من خلال التعامل مع التحديات التي يطرحها مقاتلو هذا التنظيم المحتجزين وعائلاتهم. ومن أجل تحقيق هذه الغاية، يتعين على الولايات المتحدة:

• وضع إستراتيجية منسقة دوليا لمعالجة مشكلة مُحتجزي تنظيم الدولة وتعيين مسؤول أمريكي سام مكلف بتنفيذ استراتيجية المحكمة للتعامل مع جميع المحتجزين في تنظيم الدولة، بما في ذلك المقاتلين الأجانب، ومقاتلي التنظيم السوريين والعراقيين من النساء والأطفال.

• التعاون مع الحكومات الأوروبية من أجل إعادة التوطين أو مقاضاة مواطنيها المحتجزين لدى التنظيم من قبل بلد ثالث وإيجاد حلول دائمة لعائلاتهم.

• الضغط على قوات سوريا الديمقراطية التي تدير معسكر الهول لتقليل الفجوة في الخدمات وزيادة الشفافية فيما يتعلق بتمكين المنظمات غير الحكومية من الوصول إلى المخيم وتوفير مزيد المعلومات بشأن نوع الخدمات المقدمة حالياً داخل المخيمات وأفراد العائلات المتواجدين في مخيمات قوات سوريا الديمقراطية، وعن احتمال عودة بعض الأفراد إلى بلدهم.

• زيادة تمويل صندوق مكافحة تدريب وتجهيز تنظيم الدولة وتحديث الأنشطة المصرح بها لسوريا. إلى جانب ذلك، ينبغي استخدام الأموال الإضافية لتحسين البنية التحتية الخاصة بالمخيمات التي تديرها قوات سوريا الديمقراطية للمحتجزين من قبل تنظيم الدولة وغير المقاتلين من النازحين. علاوة على ذلك، يجب أن يهتم هذا التمويل بمدى أهمية وجود قوات سوريا الديمقراطية المدعومة من الولايات المتحدة لضمان تقيّد ظروف العيش في المخيمات بالمعايير الدولية، بما في ذلك وصول المساعدات الإنسانية.

• تعزيز الاتصالات الاستراتيجية من أجل تشجيع الولايات المتحدة على إعادة مواطني الولايات المتحدة إلى وطنهم، والإعلان عن المحاكمات القضائية الأمريكية الناجحة التي خضع لها مقاتلو تنظيم الدولة الذين أعيدوا إلى أوطانهم.

ستنعدم إمكانية هزيمة تنظيم الدولة في سوريا في حال تشكّلت الجماعة من جديد في العراق. لذلك، يجدر بالولايات المتحدة منح الأولوية للشراكة العراقية للحفاظ على وجود عسكري أمريكي لمساعدة قوات الأمن العراقية على منع عودة تنظيم الدولة من جهة، والتعاون مع المؤسسات العراقية غير العسكرية من جهة أخرى وذلك من أجل مساعدة العراق على استعادة قوّته بعد اختفاء تنظيم الدولة. وبشكل خاص، يجدر بالولايات المتحدة أن:

• تضغط على المسؤولين العراقيين لإيلاء الأولوية للأنشطة المخصصة لفرض الاستقرار داخل المجتمعات المتحررة من تنظيم الدولة.

• تواصل مدّ قوات الأمن العراقية الشرعية بالدعم العسكري لتعزيز عمليات التصدي للإرهاب والتمرد.

• تستعين بالمساعدات الأمريكية لدعم جهود الحكومة العراقية لإعادة المعتقلين من مقاتلي تنظيم الدولة وعائلاتهم إلى وطنهم.

وإلى أن تتحسن الظروف داخل سوريا، منع نظام الأسد ومؤيديه أي سبل للتطبيع من خلال فرض العزلة الدبلوماسية الخاصة بالنظام والحفاظ على خطة تعتمد على عقوبات صارمة. فضلا عن ذلك، يتوجب على الولايات المتحدة:

- التوضيح أن أي خطوات نحو التطبيع من شأنها أن تتطلب، كحد أدنى، إجراء تغييرات في النظام.
- منح الأولوية للعقوبات السورية والاستثمار فيها على أساس أنها مسألة متعلّقة بالسياسات وبالموارد في الحكومة الأمريكية.
- المطالبة بالإفراج عن المواطنين الأمريكيين المحتجزين قبل تخفيف العقوبات أو العزلة الدبلوماسية.
- الاستمرار في رفض تقديم التمويل لإعادة تعمير المناطق التي يسيطر عليها النظام الذي يفتقر لأي إصلاح حقيقي.
- عدم الاعتراف بشرعية الانتخابات الرئاسية لسنة 2021 في حال غياب أية إصلاح هادف من قبل نظام الأسد وعدم تطبيقه وفقا للمعايير الدولية.
- الاستمرار في دعم تنمية المجتمع المدني داخل سوريا و صفوف اللاجئين مع الاعتراف بأن الجهات الفاعلة في المجتمع المدني تواجه مخاطر كبيرة تهدد سلامتها الشخصية من قبل النظام وحلفائه.
- ثني الحكومات الأجنبية، وخاصة تلك الموجودة في الشرق الأوسط، عن التواصل من جديد مع الأسد، والتأكيد على أن الموافقة على إعادة السفارات إلى دمشق أو قبول عقود إعادة الإعمار سيجعلهم عرضة للعقوبات الأمريكية.

• التوقيع على قانون قيصر لحماية المدنيين السوريين الذي يفرض عقوبات إضافية على الأشخاص الذين يدعمون نظام الأسد، للإشارة إلى عزم الولايات المتحدة على التصدي للتطبيع مع نظام الأسد.

• البحث عن مجالات جديدة لزيادة الضغط الاقتصادي المسلط على نظام الأسد. وتشمل هذه الطرق مزيد تقليص شحنات النفط الإيرانية المتجهة إلى سوريا بمساعدة من الشركاء الإقليميين وأطراف ثالثة، وممارسة الضغط على الأمم المتحدة لتحسين شفافية نشاطها وطريقة مساءلتها لمصادر الأموال، للتأكد من أن عملياتها القائمة في دمشق لا تدرّ أية إيرادات لأصدقاء الأسد، إلى جانب حث الحكومات الأوروبية والعربية على تشديد العقوبات.

وحتى في حال إيجاد تسوية سياسية مقبولة بشكل متبادل بين نظام الأسد والمعارضة، يتطلب تحقيق استقرار سوريا على المدى الطويل المساءلة عن جرائم الحرب. وطالما أن النزاع مستمر، فمن غير المرجح أن تكون هناك محاسبة عن جرائم الحرب التي يرتكبها النظام وتنظيم الدولة. وفي غضون ذلك، يجب على الولايات المتحدة:

• تمويل المجهودات المبذولة للتوثيق ودعم المنظمات التي تركز على جمع الأدلة التي تكشف عن المحاكمات المنفذة من قبل الدول الثالثة.

• ينبغي على الكونغرس أن يؤكد على التزامه بمحاكمات جرائم الحرب في نهاية المطاف ومساءلة الضحايا من خلال تأكيد هوية المرشح لمنصب السفير في مكتب العدالة الجنائية العالمية في وزارة الخارجية الأمريكية. وفي الواقع، يجب أن يركز هذا المكتب على توحيد الجهود الدولية لحماية ودعم المخبرين المستعدين للإدلاء بشهادتهم أو تقديم دليل على ارتكاب جرائم حرب في سوريا وتحسين عملية تبادل المعلومات مع الحكومات التي تتمتع بسلطة المقاضاة والحرص على توثيق

الجرائم في سوريا لتكون مفيدة في عمليات المقاضاة في المستقبل وللحفاظ على السجل التاريخي.

التحقق من استعداد روسيا لدعم التسويات السياسية المقبولة المتأتية من الولايات المتحدة، في ظل مواصلة الأنشطة التي تزيد من التكاليف بالنسبة لروسيا بسبب الأعمال التي تشرف عليها في سوريا. ومن جهتهم، يعمل المسؤولون الروس بجد لتحويل موسكو إلى قوّة إقليمية داخل الشرق الأوسط. وتتمثل أفضل طريقة لمواجهة ذلك في أن تعمل الولايات المتحدة على:

- الحفاظ على تقدم ثابت للأهداف الأمريكية، وحشد الحلفاء والشركاء من خلال التركيز على اهتماماتهم والتأكد من أنهم لن يتفاجؤوا أو يضعفوا بسبب إجراءات أو إعلانات السياسة الأمريكية.
- التأكيد على أن روسيا تقاتل إلى جانب نظام الأسد من خلال الكشف عن العمليات المختلطة الروسية وعمليات المعلومات والجهات الفاعلة داخل سوريا.
- مطالبة روسيا باتخاذ إجراءات ملموسة خلال سعيها لإجراء مناقشات حول تحقيق تسوية سياسية. وفي ظل غياب مثل هذه الإجراءات، ينبغي على الولايات المتحدة تجنب التنازل أمام موسكو أو إضفاء شرعية على مواقفها.
- مواجهة الادعاءات الروسية وتحميل روسيا مسؤولية صورتها الدبلوماسية من خلال الرسائل التي تؤكد حقيقة فشل موسكو في إنجاز أي من التزاماتها في سوريا أو في المنطقة.
- تطوير استراتيجية عمليات المعلومات التي تسخر بعض الوسائل من مركز المشاركة العالمية بوزارة الخارجية ووزارة الدفاع ومجتمع الاستخبارات الأمريكية

لتقويض جهود التضليل الروسية وتعزيز الرسائل التي تستهدف مواطن الضعف،
بما في ذلك:

- استهداف روسيا العشوائى للمدنيين السوريين والأهداف المدنية.
- دعم روسيا للسلوك المتعسف والفاقد في سوريا والعالم.
- تسلل إيران داخل الدولة السورية والهيكل الثقافية ما من شأنه أن يقوض نفوذ روسيا في سوريا.
- إجراء دراسة عن جرائم الحرب الروسية في سوريا. ومن شأن هذه الدراسات أن تكشف عن أنماط التواطؤ والجرائم المقصودة التي يرتكبها كل من نظام الأسد وروسيا، بالإضافة إلى نشر الدراسة على العلن، واستهداف الرأي العام داخل روسيا والعالم العربي.

ينبغي على الولايات المتحدة أن تظل مركزة على طرد القوات الإيرانية من سوريا، لكنها تدرك إمكانية إنجاز هذا الأمر على مراحل. علاوة على ذلك، ينبغي أن يتمثل هدفها على المدى القريب في الحلول دون ترسخ إيران والعديد من شركائها ووكلائها أكثر في المنطقة مع رفع التكلفة بالنسبة لإيران نتيجة لدعمها لنظام الأسد. وعلى وجه التحديد، يجب على الولايات المتحدة:

- مواصلة دعم الضربات الإسرائيلية على الممتلكات الإيرانية الموجودة في سوريا. ويعتقد أن هذه الضربات منعت إيران من التوسع أكثر في سوريا ولكن من غير المرجح أن تردعها عن مواصلة حملتها الاستراتيجية لزيادة وجودها في المنطقة.
- فرض وتوسيع العقوبات التي تستهدف الدعم الإيراني لنظام الأسد إذا أمكن والوكلاء المشاركين في الصراع السوري على غرار حزب الله اللبناني والمليشيات الشيعية. فضلا عن ذلك، يجب على الدول الأوروبية تشجيع اتخاذ المزيد من الإجراءات مثل مصادرة البحرية الملكية البريطانية في أوائل تموز/يوليو لناقلة

متجهة إلى سوريا وحاملة للنفط الإيراني، إلى جانب تشجيع الاتحاد الأوروبي على فرض العقوبات الخاصة به.

• الحفاظ على وجودها في التنف لمنع توحيد الجسر البري الإيراني الممتد إلى سوريا. وتجنب التنازل عن تلك الأرض في ظل غياب أية تنازلات كبيرة من جانب كل من روسيا وإيران.

• وضع استراتيجية متعددة الأطراف لتعطيل أنشطة القوة الناعمة الخاصة بإيران في سوريا. ويجب أن تشمل تلك الاستراتيجية:

- دعم المجهودات الدولية ومحاولات المنظمات غير الحكومية لرسم خطة خاصة بأنشطة إيران السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية في سوريا.

- تقديم المساعدة للأطراف غير المسلحة داخل سوريا وخارجها والتي تعمل على التصدي لجهود إيران.

- استغلال مصادر المعلومات العلنية والسرية لنشر الرسائل التي تعكس الأثر السلبي لأنشطة إيران في سوريا وعواقبها.

• توضيح أن أي تسوية سياسية تدعمها الولايات المتحدة لفائدة النزاع السوري تتطلب ترحيل القوات الإيرانية التي تعمل بالوكالة من سوريا.

البحث عن مجالات للتعاون مع تركيا ومواجهة المخاوف الأمنية التركية المشروعة مع الضغط على تركيا لتجنب أي توغل في شمال شرق سوريا بالإضافة إلى تحسين الظروف في منطقتي عفرين ودرع الفرات.

وعموماً، ينبغي على الولايات المتحدة:

مواصلة المفاوضات مع تركيا بألية أمنية على طول الحدود التركية، شمالي شرقي سوريا. ففي حال تم إنشاء منطقة ما، فيجب عليها أن تحافظ على ظروف السلامة

والأمن للسكان المحليين، وتسمح بإقامة حكم محلي شرعي بحيث تُحرّم الجماعات المتطرفة من الملاذ الآمن.

• أن تكون على استعداد لإرسال قوات إضافية للقيام بدوريات في أي منطقة أمنية، وأن تسعى إلى تجنيد شركاء الائتلاف للمشاركة.

• تشجيع وعرض تسهيل محادثات السلام بين تركيا وحزب العمال الكردستاني، التي تقدم أفضل وسيلة لتبديد المخاوف التركية مع قوات سوريا الديمقراطية.

• السعي لعزل القضية السورية عن التوترات الأوسع نطاقًا فيما يتعلق بالعلاقات الأمريكية التركية جزئيًا، عن طريق تعزيز حوار أكثر انتظامًا بين الجيش التركي وقادة المقاتلين العسكريين الأمريكيين (اللجنة الأوروبية الأمريكية والقيادة المركزية الأمريكية، على وجه التحديد). وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن لهذه الآلية أن تبحث الاقتراح التركي من خلال توفير الأمن والعمليات العسكرية المستمرة ضد تنظيم الدولة في شماليّ شرقيّ سوريا.

• التنسيق مع الجهود الرامية لمعالجة المشاغل الأمنية التركية، والضغط على تركيا للالتزام بطرد الجماعات المتطرفة من المناطق الواقعة تحت سيطرة سوريا، وإنهاء أي قمع للسكان المحليين، والالتزام بالحكم المحلي التمثيلي في تلك المناطق.

في السياق نفسه، ينبغي على تركيا أن توفر شفافية كاملة لمسؤولي الولايات المتحدة والأمم المتحدة وغيرهم ممن يقومون بتقييم الأوضاع في هذه المناطق. في الوقت ذاته، يتعين على الولايات المتحدة الضغط على قوات سوريا الديمقراطية لإنهاء هجمات المجموعات التابعة لها في هذه المناطق.

السعي لمعالجة الأزمة الإنسانية في إدلب ومواجهة وجود الجماعات الإرهابية هناك. وفي هذا الإطار، ينبغي على الولايات المتحدة:

• السعي لردع نظام الأسد عن طريق تحذيره من أنّ استخدام الأسلحة الكيميائية أو غيرها من أشكال استهداف المدنيين من شأنه أن يُولّد ردًا عسكريًا، حيث ينبغي

اللجوء إلى توجيه ضربات انتقامية جماعية لإسقاط النظام لمدنيين. ومع ذلك، يعزز التهديد الفعلي للقوة العسكرية وممارستها الجهود الدبلوماسية لردع ومكافحة إرهاب دولة نظام الأسد؛ إذ أنّ إهمال مثل هذا الردع من شأنه تغذية إحساس النظام بالإفلات من العقاب، تاركاً آثاراً مدمرة في سوريا وخارجها.

• إيلاء الأولوية للدبلوماسية لإنهاء الاعتداء الذي يمارسه كل من النظام وروسيا على إدلب، بينما تعمل على استعادة الممرات الجوية الأمريكية للقيام بآليات المراقبة والتقنيات الضرورية لمكافحة الإرهاب. وعموماً، تعدُّ إدلب منطقة ملائمة حيث تُمكنُ من اختبار استعداد روسيا وقدرتها على القيام بخطوات ملموسة.

• حتّى تركيا على فتح حدودها، إلى جانب منطقة درع الفرات، للأشخاص النازحين من إدلب.

• حتّى الحكومة التركية على السماح للمنظمات غير الحكومية باستخدام سُبل المساعدة عبر الحدود بهدف الاستجابة للاحتياجات الإنسانية لسكان إدلب.

• مواصلة دعم منظمات المجتمع المدني المعتدلة التي توفر المعلومات والمساعدة الإنسانية.

• بذل الجهود لتناول الأزمة الإنسانية داخل سوريا، مع اتخاذ خطوات لدعم البلدان المضيفة للاجئين السوريين. وعلى وجه التحديد، ينبغي على الولايات المتحدة أن:

• تُصِرَّ علناً على أن الظروف داخل سوريا لا تُفضي إلى عودة اللاجئين بشكل آمن وطوعي، حيث من غير المرجح أن يعود معظم اللاجئين السوريين خوفاً على سلامتهم.

• تُنسَق مع الشركاء الأوروبيين لثني المسؤولين من الحكومات المجاورة لسوريا بشكل خاص عن استخدام خطاب من شأنه أن يربط اللاجئين السوريين بالتهديدات الاقتصادية والأمنية.

• تُكثَّف الجهود الدبلوماسية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومن خلال حملة عامة لتجديد قرار مجلس الأمن رقم 2449 لضمان وصول المساعدات الإنسانية عبر الحدود. وفي هذا الصدد، سيتمنح الفشل في تجديد هذا القرار نظام الأسد حق النقض (الفيتو) فيما يتعلق بتقديم المساعدة الإنسانية في سوريا.

• تضغط على الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية غير الحكومية لضمان أكبر قدر من المساءلة والشفافية خلال جميع عمليات المساعدات التي تتخذ من دمشق مقراً لها، مما يضمن عدم استفادة النظام منها. فضلاً عن ذلك، ينبغي على الولايات المتحدة أن تُعارض عمليات نقل الأمم المتحدة التي تحدث بالكامل في سوريا والتي تتمركز حالياً في كل من عمّان ودمشق، إلى دمشق.

• تُساعد على تضافر الجهود لتشجيع سياسات الإدماج تجاه اللاجئين مع زيادة مستويات المساعدة والتنسيق لضمان تمويل تعهدات المساعدة للبنان والأردن بالكامل.

وينبغي على الولايات المتحدة، على وجه التحديد:

- إنشاء آليات التمويل المشترك، والتمويل الممتد على عدة سنوات، للمساعدة الإنمائية بالتشاور والتنسيق مع البلدان المضيفة للاجئين.
- تحسين فرص التعليم، خاصة خلال المرحلتين الثانوية والجامعية، للاجئين السوريين في المنطقة.
- تشجيع ودعم البلدان المضيفة لتقديم سُبلٍ قانونية لتوظيف اللاجئين.
- دعم الجهود التي يبذلها البنك الدولي وعدة مؤسسات مالية دولية أخرى لمد يد المساعدة فيما يتجاوز نطاق المعونة لدعم الحكومات المضيفة للاجئين.

• تحمّلُ جزء من عبء اللاجئين من خلال قبول وإعادة توطين عدد متزايد من اللاجئين السوريين في الولايات المتحدة بحلول سنة 2020، ما من شأنه إرسال إشارة مهمة إلى كل من الحلفاء الأوروبيين والدول الإقليمية المُضيفَة.

ملاحق

[قرار مجلس الأمن رقم 2254 لعام 2015](#)

[قرار مجلس الأمن رقم 2449 لعام 2018](#)

في أكتوبر 2018، تم إنشاء "مجموعة دراسة سوريا" لدراسة ومراجعة وتقييم أهداف الولايات المتحدة، وتقديم توصيات إلى الكونغرس الأمريكي حول الاستراتيجية العسكرية والدبلوماسية للولايات المتحدة في سوريا.

على مدار عدة أشهر، التقت مجموعة دراسة سوريا مع المسؤولين الحاليين والسابقين في الحكومة الأمريكية والحكومات الأجنبية ومكاتب الكونغرس والمنظمات الدولية والإقليمية والمؤسسات الأكاديمية ومراكز الفكر والمنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية السورية والأمريكية السورية.

هذا التقرير هو نتاج الجهد الذي بذلوه.

